الحدث الفلسطيني
صحيفة اقتصادية اجتماعية ثقافية

أيار 2023 م
العدد القادم حزيران 2023 م
May. 2023
Next Issue June. 2023
العدد 165 | السنة التاسعة

قبل الخبر وبعده ...

قانون الضمان الاجتماعي من جديد

04

مسودة قانون الحق في الحصول على المعلومات 2023

نقاشات سرية داخل مجلس الوزراء 08

أصيل البرغوثي: "لم أعرف أخي إلا من روايات الناس والمكالمات الهاتفية وخلف زجاج غرف الزيارة" 10

ارتفاع جديد على أسعار الكهرباء من مصدرها الإسرائيلي 15

رأي الحدث

شهداء بلا سلاح

رولا سرحان

ما حاجةُ الشهيدِ إلى السلاح؟ أو بالأحرى صورة الشهيد في جنازته المطبوعة على ملصقٍ وهو يحملُ سلاحاً؟ قد يبدو السؤال ساذجاً أو غير ضروري لبديهية التلازم ما بين قداسة وطهارة الشهيد مع قداسة وطهارة السلاح الذي يحمله. لكن ماذا يحدثُ عندما يحدثُ ما لا نفكر فيه، عندما يُفرضُ المنعُ على طباعة صورة الشهيد وهو يحملُ سلاحاً؟ يُطرحُ مثل هذا السؤال، غير القابلِ للطرح، عندما يتحقق، أو هنالك شبهات حول تحققه. تذكر لي إحدى الناشطات الميدانيات، أنها حاولت طباعة ملصق لأحد الشهداء في إحدى المطابع ليرفع المشاركون صورته في جنازته، لكن صاحب المطبعة رفض تنفيذ أمر الطباعة لأن الملصق لشهيد يحملُ سلاحاً، ولأنه وصله تنبيه من الأجهزة الأمنية الفلسطينية ووقع على تعهد بألا يطبع أي صورة لشهيد يحملُ سلاحاً. توجهت الناشطة إلى مطبعةٍ أخرى، ولاقت معاملةً بالمثل.

ما المزعجُ في صورة الشهيد الذي انتقل من عالم الأحياء إلى عالم الأحياء غير المرئيين وهو يحملُ سلاحاً؟ هذا السؤال هو سؤال مرتبطٌ بكيف نتذكرُ الشهيد في لحظته الأخيرة، وهو الفارق بين معامل النسيان والذاكرة، وحياة متحققةٍ بقيمة وحياةٍ لا معنى فيها، وهو الفارق بين موتين: موتٌ مشرفٌ وموتٌ بادعاء الشرف؛ إنه بالأساس الفارق بين مشروعين: التحرر ومناهضة التحرر. وفلسطينياً، يمكن الادعاء بأن المشروع الوطني، الذي لم يعد مشروعاً -من المشروعية- ولم يعد وطنياً، إنما أصبح مساراً نحو تحقيق هذه الغاية المشبوهة ألا وهي مناهضة تحرر الفلسطينيين. ولعله من غير الممكن بالنسبة لنا أن نفهم سياق مرحلتنا الراهنة دون أن نصل إلى تلك النتيجة، والتي تتحرك فيها ديمومة الفعل الاستعماري مع سياق فلسطيني داخلي أُفْتِعِلَ الخرابُ فيه كي لا تقوم قائمةٌ لفكرة مقاومة المستعمِر أو إمكانية طرده أو التخلص منه، وتُزرَعُ في هذا الخراب أفكارٌ عن الاستسلام، وأسئلةٌ عن جدوى الفعلِ المقاوم ونتيجته، ويتم تجريم حملِ السلاحِ المقاوم، وفرضِ تصورٌ عن الذات الفلسطينية فيه من الهشاشة والضعفِ ما يُحبِطُ الروح، فيتحوّلُ الفلسطيني إلى كائن آليّ، مبرمجٍ بشكل مسبق على تحقيق صورةٍ عنه لا تُشبِهُ الأَصل.

وذلك تماماً معنى أن تكونَ صورةُ الشهداء بلا سلاح، فهي صورةٌ عن الذات التي يُتنزَعُ منها ما يحقق ذاتها، فلا تكون الصورةُ إلا محاولةً للحلول محل الأصل. وهي تلك العلاقة التي يحاولُ المستعمِرُ أن يبنيها ما بين وجودهِ ووجودنا، أي أن يحلَّ محلَّنا. وإن كان المنعُ المتقصَّدُ لصورة الشهداء بلا سلاح مهماً فقط لفهم سياقنا الحالي، فهو بالتأكيد لا يؤثر على صورةِ الشهيد، ولا على معنى فعله الاستشهادي. لأن السلاح لا يحملُ الشهيدَ فالشهيدُ من يحملُ السلاح، والأهم هو أن الشهيد دائماً ما يحملُ سلاحهُ معه: جسدهُ.

وإن كانت صورةُ الشهيد مع السلاح يرادُ لها أن تذهب في طي النسيان إلا أنها تأبى أن تذهب، وتظلُّ تظهرُ في صورٍ أكبر وأضخم وأجمل، فيذهب الشهداء حيث يذهبون دون حاجةٍ للسلاح المطبوع على الورق، فهنالك ما يُطبعُ في الذاكرة ولا يُنسى.

ندوين

منصة ثقافية، أطلقتها صحيفة الحدث، لترصد العمل الثقافي في فلسطين وتأثيراته والمؤثرات فيه. تسعى "تدوين" إلى إتاحة المجال أمام المهتمين بالحقل الثقافي في فلسطين وفي الشتات لتدوين تجربتهم الثقافية، إيماناً بأهمية التوثيق والكتابة الثقافية والفعل الثقافي في فلسطين، ودوره في تشكيل الهوية الفلسطينية.

عربي e مارت
متجر إلكتروني بقدملك عروض مميّزة طول السنة
ps.arabiemart.com
للدخول لموقع التسوّق
امســـــح الـ QR code
Powered by:
acabes
A Subsidiary Of Arab Bank Plc

ملف العدد

قانون الضمان الاجتماعي من جديد

حراك العمال: لسنا ضد القانون ولكن المشكلة تكمن في ثقتنا بالحكومة

حزب التحرير: السلطة تحاول تجميل القانون لتعيد إقراره ونحن نرفضه

اتحاد العمال: الضمان الاجتماعي هو حق لكل عامل يعمل في القطاع الخاص

المنظمات الأهلية: نطالب بالشروع بحوار جدي شامل يجمع أطراف العلاقة كافة

مؤخرا، عادت الحكومة الفلسطينية لطرح قانون الضمان الاجتماعي مجددا، من خلال عقد جلسات حوارية متخصصة بدأت أولاها في 9 مايو 2023 وتنتهي جلستها الختامية التي تم اختيار موقعها في رام الله بتاريخ 25 يونيو 2023، على أن تعقد كل واحدة من الجلسات الفنية في مختلف المحافظات (رام الله، الخليل، طولكرم وقلقيلية، نابلس وبيت لحم وطوباس وجنين بالإضافة إلى بيت لحم).

خاص الحدث

قانون الضمان الاجتماعي، كان قد أثار جدلا كبيرا في الشارع الفلسطيني منذ أيلول 2018 وتم إصدار قرار رئاسي بوقف العمل به في يناير 2019 مع استمرار الحوار بين جميع الجهات ذات العلاقة بالخصوص من أجل الوصول لتوافق وطني على أحكام القانون وموعد نفاذه، على خلفية الاحتجاجات والمظاهرات الواسعة التي تم تنظيمها ضد تطبيق القانون.

إعلان الحكومة عن عودة الضمان، كان محفوفا بالمعارضات والاختلافات، التي يبدو أن هناك احتجاجات بدأت تلوح في الأفق من قبل بعض الجهات، التي عبرت في لقاءات منفصلة مع صحيفة الحدث، أنها تعارض تطبيق القانون بسبب غياب الثقة في الحكومة والصناديق التي تنشئها وفقدان الثقة بقدرتها على إدارة المال العام.

التقت "صحيفة الحدث" بـ صهيب زاهدة منسق الحراك العمالي الذي نشط في الاحتجاجات ضد قانون الضمان الاجتماعي. وقال زاهدة إن الحراك ليس ضد القانون، وإنما ضد تطبيقه في فلسطين بسبب عدم وجود أي ظروف موضوعية لتطبيقه، من ظروف سياسية وأمنية واقتصادية لا تخدم ظروفا ملائمة لتطبيق القانون، التي رأى أنه يجب أن تكون هناك ضمانات لتطبيق القانون في ظل وجود مجلس تشريعي وقضاء مستقل وكذلك البقاء تحت الاحتلال.

وأضاف زاهدة، أن الظروف الراهنة غير مناسبة لتطبيق قانون الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى وجود فجوة كبيرة ما بين الفلسطينيين والحكومة الفلسطينية، وطريقة إدارتها للأموال العامة مثل ملف مستشفى صالح الحسن وصندوق وقفة عز وغيرها، معتبرا ان الحكومة الحالية تكرر ذات الأمر الذي فعلته الحكومة السابقة برئاسة رامي الحمد اللّه بما يتعلق بالضمان الاجتماعي، "حتى أن نسبة الثقة بالحكومة الحالية أقل بكثير من الحكومة السابقة وهناك الكثير من الأسباب لرفضنا لتطبيق قانون الضمان الاجتماعي".

وحول الحوارات التي تجرى في المحافظات، قال: دعينا من خلال مؤسسة ماس، وبالنهاية موقفنا واضح، هم يريدون الحوار على أساس تعديل القانون ونحن بالأساس نعارض آلية التطبيق للقانون، ومشكلتنا الأساسية ليست بالمواد التي جرى تعديلها على الإطلاق.

وتوقع زاهدة، أن تكون هناك احتجاجات على تطبيق قانون الضمان الاجتماعي، قائلا: هناك عمال كثر رافضون لتطبيق القانون، بسبب انعدام الثقة بالحكومة، معتبرا أن الحوارات التي تجري هي محاولة للالتفاف لتطبيق القانون.

ورأى زاهدة، أن الاتحاد العام لعمال فلسطين الذي يشارك في الجلسات الحوارية لا يمثل كافة العمال، بحسب قوله، معتبرا أنها تمثل مصالح الحكومة وسط عدم وجود نضال عمالي حقيقي.

وطالب زاهدة بتغيير سياسي ووجود مجلس تشريعي فلسطيني من أجل تنفيذ القانون وتطبيقه على أرض الواقع، في ظل تغول السلطة التنفيذية على باقي السلطات. مستبعدا أن يمر القانون في حال كان هناك تحرك قوي من قبل العمال، مرجحا نشوء حراك ضد تطبيق القانون.

صهيب أبو عرقوب المتحدث باسم حزب التحرير، من جانبه، اعتبر أن السلطة الفلسطينية تحاول تجميل قانون الضمان الاجتماعي حتى تعاود إقراره، "ونحن نرفض هذا القرار جملة وتفصيلة بكل تعديلاته ولن نقبل بمحاولة إقراره، والسلطة تحاول الآن الالتفاف على الرفض الجماهيري الذي حصل سابقا بشأن قانون الضمان، والفكرة الأساسية للضمان الاجتماعي مرفوضة لأنها أكل لأموال الناس بالباطل"، على حدّ وصفه.

وقال أبو عرقوب في لقاء خاص مع "صحيفة الحدث": اعتراضنا على الفكرة الأساسية للضمان الاجتماعي وكذلك على القانون المطروح، لما له من نتائج كارثية على الاقتصاد، والتعديلات التي تم إدخالها وتزيينها للناس لا تؤثر على جوهر هذا القانون، والرواتب في فلسطين متدنية بالأساس، وهناك اقتطاعات من الرواتب الحكومية، مما أثر على القطاعات كافة، فإذا أضيف إلى تدني الرواتب اقتطاع لصالح الضمان الاجتماعي ستكون هناك كارثة على الاقتصاد الوطني وعلى الموظفين وكذلك على الأسواق بسحب هذه الأموال من الأسواق في نهاية الأمر وزيادة الناس فقرا وإضعاف القدرة الشرائية لدى الناس".

ويرى أبو عرقوب أن قانون الضمان يعمل على سحب جزء من الأموال التي كان ممكن أن تكون موجودة في السوق وبالتالي سوف تنتج حالة من الركود في الأسواق إضافة إلى الحالة الموجودة من غلاء الأسعار وهو ما سيرهق التجار، من خلال سحب هذه الأموال من دورة الإنفاق، بالإضافة إلى أن كل من يعمل في الإنتاج من مؤسسات وورش ومصانع سيتحملون أعباء إضافية بسبب هذه الاقتطاعات وهو ما قد يؤدي إلى رفع أسعار السلع وإضافة القطاعات إلى السلع على حساب العامل والمواطن.

وأوضح: آلية تطبيق الضمان الاجتماعي ستؤدي إلى كوارث كبيرة، وهناك مسألة متعلقة بالصناديق، "أين ستذهب هذه الأموال ومن سيديرها، في ظل وجود مشكلات لدى السلطة تتعلق بـ أدائها المالي والإداري وهو مشهود عليه بأن فيه فساد إداري ومالي، وبالتالي لن تكون أمينة على الصندوق، إضافة إلى تاريخ السلطة بالنسبة للصناديق التي تم تأسيسها كصندوق وقفة عز وصندوق التقاعد وغيرها، ولا يمكن ضمان أي جهود رسمية بالخصوص، إضافة إلى بقاء وضع السلطة مهددا في ظل الواقع السياسي الراهن وهذه المسألة تضع علامات استفهام على مسألة ضمان الأموال أين ستذهب، والتعديلات التي تم إدخالها على القانون تشوهه أكثر.

وعن حوارات الضمان الاجتماعي، أوضح أبو عرقوب، أن هدف الحوارات إخراج القانون إلى التطبيق على أرض الواقع، وهذه التعديلات بالنسبة لنا لا يمكن أن تغير في جوهر القانون،

وإنما هي عبارة عن عملية مسرحية لإعادة طرح القانون، وسيكون هناك تحرك لرفض تطبيق هذا القانون، ونحن سنكون في بداية الصفوف في كل ما سيكون في مصلحة أهل فلسطين.

الاتحاد العام لعمال فلسطين، واحدا من أهم المشاركين في الجلسات الحوارية، قال عضو الأمانة العامة لاتحاد نقابات فلسطين عبد الهادي أبو طه، إن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، يرى أن الضمان الاجتماعي هو حق لكل عامل يعمل في القطاع الخاص، مشيرا إلى أن القطاع العام هناك هيئة التقاعد. مشيرا إلى أن العمال الفلسطينيين محرومون من الضمان الاجتماعي الذي فيه منافع بما يتعلق بالشيخوخة ومنافع التأمين الصحي ومنافع الأمومة والطفولة والبطالة (صندوق البطالة) والعجز، معبرا أن الضمان الاجتماعي عبارة عن حماية اجتماعية للعاملين الفلسطينيين في القطاع الخاص وهي ضرورة موضوعية لهم من أجل تأمين حياة كريمة بعد فقدان العمل أو في حالات الكبر والشيخوخة.

وأكد عبد الهادي أبو طه في لقاء خاص لـ "صحيفة الحدث"، إن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين تنظر إلى ضرورة وجود قانون ضمان اجتماعي في المجتمع الفلسطيني بما يعزز صمود المواطن وكرامته بعيدا عن مدّ اليد إلى الآخرين.

وبما يخص الحوارات؛ أوضح أن الحوارات أطلقت برعاية منظمة العمل الدولية، ويدير الحوار معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، وأطراف الإنتاج الثلاثة بما يشمل الحكومة ممثلة بوزارة العمل والعمال ممثلين بالاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، والقطاع الخاص ممثلا بالغرف الصناعية والتجارية، حيث تم إطلاق الحوار وفتحه بمشاركة كافة فئات المجتمع من مؤسسات وطنية ومهنية ومنظمات مجتمع مدني، والحوار مفتوح من أجل الوصول إلى إقرار القرار بقانون بشأن الضمان الاجتماعي بما يخدم الجميع.

وعن أبرز الإشكاليات والخلافات بشأن القرار بقانون، قال: هناك ملاحظات من مؤسسات المجتمع المدني والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وتم تعديل نحو 240 تعديلا على القرار بقانون السابق، الذي نعتبره كان ناقصا، وأبرزها تمثيل المؤسسات، بحيث هناك ممثلين أكثر للحكومة، ونحن طالبنا بتمثيل العمال بنسبة أكبر في مجلس إدارة صندوق الضمان الاجتماعي، وتم إضافة بند صندوق البطالة في حال تعطل العامل عن العمل وهو مشترك في الضمان أن يصرف له بدل بطالة وهذا بالنسبة للاتحاد إنجاز جديد.

في الوقت ذاته، استبعد عبد الهادي أبو طه أنه لن يكون هناك احتجاجات كبيرة إلا من بعض الأحزاب الدينية كحزب التحرير و"كارهي السلطة"، وكان هناك معارضين من موظفي الحكومة الذين يتقاضون رواتب من الحكومة، وطالما أن القرار بقانون تدرجي اختياري فإنه لن يشمل كافة العاملين واختياري لمن أراد، وفي حال إقرار مشروع القانون فإنه اختياري التطبيق لمدة 5 سنوات، وسيتم البدء بالشركات الكبيرة والتدرج إلى غيرها حتى يغطي كافة العاملين، ونحن ننظر له على أنه لصالح العامل وصاحب العمل الذي يدفع أتعابا للعاملين.

وبعد الأخذ بكافة التعديلات وصياغته بطريقة قانونية سيتم رفعه إلى مجلس الوزراء ولاحقا للرئيس، ولكن نحن ما زلنا نخوض هذه الحوارات مع الكل الفلسطيني، بحسب عبد الهادي.

وبحسب مسودة القانون التي حصلت صحيفة الحدث على نسخة منها، فإن نطاق التطبيق يشمل؛ التأمينات الاجتماعية (الشيخوخة والعجز والوفاة الطبيعيين، إصابات العمل، الأمومة، البطالة، المرض، التأمين الصحي وتأمين التعويضات العائلية وتقاعد الشيخوخة التكميلي الاختياري).

وحول أبرز المواد التي تم تعديلها المادة 6 والتي تنص على أن تقوم المؤسسة بمتابعة حقوق العمال خارج دولة فلسطين لتحصيلها لصالح العمال، بما يشمل الحقوق المتراكمة وتنظيم عملية حصول الورثة على مستحقاتهم المالية بشروط استحقاق الراتب التقاعدي وفق نظام خاص يصدره مجلس الوزراء. على أن تخضع أموال المؤسسة والصناديق التأمينية لرقابة ديوان الرقابة المالية والإدارية وهيئة مكافحة الفساد.

وتنص مسودة القانون، على إنشاء صندوق منفصل لكل واحد من التأمينات الاجتماعية تكون لكل منها موازنة خاصة، وأن يلتزم صاحب العمل بدفع الاشتراكات خلال فترة غياب المؤمن عليه عن العمل بسبب الإجازات المنصوص عليها قانونا.

وقالت رئيسة جمعية مدرسة الأمهات وعضو مجلس إدارة في شبكة المنظمات الأهلية سناء شبيطة، إن مؤسسات المجتمع المدني وشبكة المنظمات الأهلية، نؤكد على أهمية وجود قانون للضمان الاجتماعي لحماية فئات واسعة خاصة المهمشة والفقيرة الذي سيحقق لها حماية في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون.

وأضافت في لقاء خاص مع صحيفة الحدث، أن عودة الحديث عن قانون الضمان الاجتماعي وطرح مسودة لمشروع قانون من قبل الحكومة الفلسطينية، خطوة في الاتجاه الصحيح، نبني عليها ونؤكد على أهميتها وأهمية وجود حوار شامل مع جميع الأطراف لنقاش مسودة مشروع قانون الضمان الاجتماعي.

وبحسب شبيطة، فإن موضوع الحوارات التي تجرى بخصوص القانون فيه جانب غير واضح وعقدنا في شبكة المنظمات الأهلية قطاع الحماية الاجتماعية لقاء ناقشنا فيه أهمية وجود الضمان الاجتماعي وطالبنا فيه بوجود حوار وطني شامل يجمع كل الأطراف بإشراك مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية والحركات النقابية وجميع ممثلي المجتمع المدني، والخطوات بطيئة بنظرنا في هذا الجانب.

وأردفت شبيطة: نحن نريد ضمان اجتماعي عادل يحقق العدالة وينصف كل فئات المجتمع خاصة الفقيرة والمهمشة، تحديدا في المرحلة الحالية، والمسودة طرحت من قبل الحكومة كمسودة ونقاشها سيكون لشهرين، ونحن ندرس الملاحظات ونراجع القانون بالاستناد إلى القانون الفلسطيني، بالإضافة إلى رؤيتنا المجتمعية، ونحن نجري دراسة قانونية معمقة للمسودة ومجتمعية لجميع البنود المطروحة في المسودة الأخيرة، والملاحظات لا تزال قيد الدراسة، ورؤيتنا في مؤسسات المجتمع المدني واضحة بشأن المطالبة بحوار مجتمعي شامل وعادل.

ووفقا لـ شبيطة، فإنها ترى أن الاحتجاجات التي بدأت تظهر بشأن تطبيق قانون الضمان الاجتماعي خطيرة جدا، "نحن نريد قانون ضمان اجتماعي، ويجب أن نكون كلنا باتجاه إقرار هذا القانون لأننا في فلسطين بحاجة إلى القانون وهذا يحتاج إلى توعية وهذا دور الحركة النقابية ومؤسسات المجتمع المدني والحكومة، بتوعية الفئات المستهدفة بقانون الضمان الاجتماعي وعدم ترك الأمور في مهب

الريح مثلما كان في المرحلة السابقة وهو ما أدى إلى تجميد العمل بالقانون، ونأمل من جميع الجهات بمراجعة القانون ودراسة الرؤية الرئيسية من هذا القانون".

رجا الخالدي مدير معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، أوضح أن المعهد يرى ضرورة العمل للوصول إلى توافق وطني واجتماعي حول مسودة القانون من قبل أطراف الإنتاج الثلاثة، بما يتيح إخراج مسودة هذا القانون الهام إلى حيز التنفيذ في سياق بناء منظومة الحماية الاجتماعية الشاملة، التي طالما استحقها الشعب الفلسطيني. مبينا أن الحوار سيكون تشاوريا واسع النطاق قدر الإمكان، ويشمل كافة أطياف المجتمع الفلسطيني، وضمن سلسلة لقاءات تشاورية تغطي كافة المناطق الجغرافية.

وطالب الخالدي بالتفكير الجدّي بمستقبل المجتمع الفلسطيني وضرورة الحفاظ على مصالح الفئات المستضعفة والمهمشة، والحفاظ على الكرامة الإنسانية، والعمل على تغيير نوعي في المجتمع الفلسطيني من توفير الحماية الاجتماعية اللازمة للمستفيدين وأسرهم.

وبحسب تصريحات لوزير العمل نصري أبو جيش، فإن هناك مرونة في تطبيق تأمين الشيخوخة والوفاة والعجز الطبيعيين، بحيث أصبح تطبيق هذا التأمين بشكل تدريجي بسقف زمني لا يتجاوز الخمس سنوات. كما نصت المسودة الحالية على تعديل قواعد وأنصبة الورثة والمستحقين بحيث شملت تعديل النسب للمستحقين، بالإضافة إلى إضافة مستحقين جدد لم يتم النص عليهم سابقاً مثل الأخوة والأخوات.

وأشار وزير العمل إلى أن مسودة القانون أفردت جزئية خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة، بحيث منحتهم أفضلية في الحصول على راتب تقاعدي بعد مرور 10 سنوات من اشتراكهم في المنظومة مقارنة بـ 15 سنة للأشخاص الطبيعيين.

وقال أبو جيش: "بناء على مرسوم سيادة الرئيس رقم 4 لسنة 2019 والذي نص على استمرار الحوار الوطني الاجتماعي بهدف الوصول إلى توافق وطني على أحكام القانون وموعد نفاذه، وعليه نطلق اليوم هذا الحوار الوطني الاجتماعي من أجل خلق حالة من التوافق على بنود القانون، ونؤكد استعدادنا التام لقبول أي ملاحظة وجهوزيتنا للحوار لتوفير شراكة حقيقية".

سناء شبيطة

صهيب زاهدة

عبد الهادي أبو طه

مصعب أبو عرقوب

مسودة أولية – اللجنة الإستكشافية، أكتوبر 2022

دولة فلسطين
وزارة العمل
صادر / وارد .....
الرقم .....

قرار بقانون رقم ( ) لسنة 2022

بشأن الضمان الاجتماعي

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

استناداً لأحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته، ولا سيما المادة (43) منه،

وبعد الاطلاع على قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000م،

وعلى أحكام قانون التأمين والمعاشات لقوى الأمن الفلسطيني رقم (16) لسنة 2004م وتعديلاته،

وعلى أحكام قانون التقاعد العام رقم (7) لسنة 2005م وتعديلاته،

وعلى أحكام القرار بقانون رقم(19) لسنة 2016م، بشأن الضمان الاجتماعي،

وبناءً على تنسيب مجلس الوزراء/ /

وعلى الصلاحيات المخولة لنا،

وتحقيقاً للمصلحة العامة،

وباسم الشعب العربي الفلسطيني،

أصدرنا القرار بقانون الآتي:

دولة فلسطين
وزارة العمل
صادر / وارد .....
الرقم .....

الفصل الأول

التعاريف والأهداف

مادة (1)

تعاريف

يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا القرار بقانون، المعاني المخصصة لها أدناه، ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك:

المؤسسة: مؤسسة الضمان الاجتماعي.

المجلس: مجلس إدارة المؤسسة.

1

بنك الاستثمار الفلسطيني
PALESTINE INVESTMENT BANK
تنمية وأمان

مع حساب التوفير فُرصَتي

عن جد
فرصة سعيدة

إفتح حساب بـ 100$
أو غذِّ رصيدك وأدخل السحب على ..

10 أضعاف
رصيدك كل 10 أيام لغاية
100,000 ₪

250,000 ₪
لرابح واحد في نهاية الحملة

يومياً
1000$

خاضع لشروط وأحكام البنك

فُرصِتَكْ .. صارت أضعاف

+970 599 995 262 | 1700 888 555 | Palinvbank | www.pibbank.com

تقرير

مسودة قانون الحق في الحصول على المعلومات 2023

نقاشات سرية داخل مجلس الوزراء

أمان: المسودة المطروحة تحجب المعلومات ومصممة لخدمة الحكومة

مساواة: المسودة تلغي بنودا مهمة تم التوافق عليها سابقا

مدى: المسودة المطروحة فيها تراجع وعودة خطوة للوراء

أثارت مسودة قانون الحق في الحصول على المعلومات لعام 2023، انتقادات ومخاوف لدى المؤسسات الصحفية والإعلامية وكذلك مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية، التي عبرت عن قلقها من إقرار هذا القانون الذي يجري نقاشه بشكل سرّي داخل أروقة مجلس الوزراء، دون السماح لغير الوزراء بالاطلاع على أحكامه.

الحدث – إبراهيم أبو كامش

تظهر مسودة مشروع القانون التي يتم تداولها في مجلس الوزراء، سرّا، تراجعا كبيرا مقارنة بالمسودة التي تم طرحها سابقا والتي تم التوصل لإجماع حولها في عام 2018 ما بين مؤسسات المجتمع المدني ومجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد في حينه، حيث كانت نقطة الخلاف الرئيسية هي وجود جسم مستقل لإدارة وتنظيم الحصول على المعلومات العامة.

يقول بلال البرغوثي، المستشار القانوني للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، إن مشروع القرار بقانون هو أقرب لقانون حجب المعلومات وليس الحق في الحصولة على المعلومات، الذي وضع استثناءات اعتبر من خلالها أي معلومة سرية ممنوعة من النشر والاطلاع عليها أكثر من المعلومات المتاحة أو تلك التي يمكن نشرها، حيث استخدمت مادة الاستثناءات مصطلحات مطاطة وفضفاضة تمكن السلطة التنفيذية والموظف المختص من حجب أي معلومة يتم الادعاء بأنها سرية بدعوى أنها معلومات تمس بالأمن والنظام العام وغيرها.

وأكد مستشار أمان القانوني، في لقاء خاص مع صحيفة الحدث، أن مسودة مشروع القرار بقانون مخالفة للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها الحق في الحصول على المعلومات وخاصة مبدأ مواءمة التشريعات، حيث منحت مسودة مشروع القرار بقانون، الحكومة من خلال تشريعات ثانوية ولوائح وتعليمات تصدر عن الوزير أو الحكومة، إمكانية اعتبار أي معلومة ما سرية، وبالتالي تحجب عن النشر ولا يستطيع طالب الحصول على المعلومة الوصول للمعلومة.

وبحسب البرغوثي، فإن هذه المادة تتعارض مع واحد من المبادئ التي يقوم عليها الحق في الحصول على المعلومات، والأصل يجب استثناء أي معلومة من الحق في الحصول في المعلومات حصرا في القانون ذاته، وبالتالي، والحديث عن الدرجة التشريعية يعني الحديث عن تشريع بدرجة قانون وليس أي تشريع ثانوي.

ويرى البرغوثي، أن مسودة مشروع القانون تأتي في سياق سعي السلطة التنفيذية، والأمانة العامة والأمين العام لمجلس الوزراء، للسيطرة على معظم القضايا التي تمكن من السيطرة على الحكم. وقال: المفترض أن يتم إنشاء هيئة أو جهة مختصة مستقلة ماليا وإداريا يرأسها شخص مشهود له بالأمانة والاستقلالية (مفوضية) تراقب على مدى التزام الحكومة بحق المواطنين بالحصول على المعلومات، إلا أن هذه النسخة من مسودة القانون أناطت بهذه المهمة لموظف دائرة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، يتبع للأمين العام لمجلس الوزراء، على نحو يتعارض مع كافة النسخ السابقة التي كان هناك توافق مجتمعي ورسمي حولها، وخصوصا من هيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة المالية والإدارية.

وأشار مستشار أمان القانوني، بلال البرغوثي، إلى أن مسودة مشروع القانون مصممة لخدمة الحكومة وبهدف سيطرة الحكومة على تدفق المعلومات العامة ومنحها الصلاحيات الواسعة بتصنيف المعلومات العامة على أنها سرية دون وجود مبررات حقيقية، وهو ما يشكل التفافا على مفهوم التشريعات التي يفترض أن تمكن بالفعل من الحق في الحصول على المعلومات وهذا القانون يعطي الحكومة إمكانية السيطرة المطلقة على حجب المعلومات.

وحول نقاش مشروع القانون بسرية داخل أروقة مجلس الوزراء مع عدم السماح لغير الوزراء بالاطلاع عليه، قال بلال البرغوثي: الحكومة انتهجت نهج النقاشات السرية وعدم الانفتاح على المشاركة المجتمعية. مرجحا أن يكون هناك متطلب دولي من خلال الالتزام في ما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي في أحد الأعوام خلال المراجعات الدورية التي تجرى للاتفاقية تمت الإشارة إلى فلسطين على أنها خالية من قانون الحق في الحصول على المعلومات وهو متطلب وارد في الاتفاقية التي وقعت عليها فلسطين في وقت سابق وذلك إرضاء للمتطلبات الدولية، مؤكدا أن القانون يمكن الحكومة من حجب المعلومات أكثر من تدفقها.

ونوه البرغوثي إلى قضية تجريم نشر المعلومات التي تصنف على أنها سرية، ولا يمكن ملاحقة الصحفيين لنشرهم معلومات سرية، وإقرار القانون يعني وجود مرجعية قانونية يلاحق عليها الصحفيون الفلسطينيون، بسبب نشرهم معلومات يتم تصنيفها دون علمهم على أنها سرّية، والقرار بقانون خطير ويفضل عدم إصداره على الرغم من أننا طالبنا كمؤسسات مجتمع مدني بأهمية إصدار هذا القانون للحصول على المعلومات لتعزيز الشفافية والمساءلة.

ووفقا للبرغوثي، فإن نقابة الصحفيين، كانت غائبة عن التعقيب على هذا القرار كونها الأكثر اتصالا بهذا القانون، ما يضع إشارات استفهام حول غيابها ومدى موافقتها ودعمها الحكومة في إصدار مشروع القرار بقانون.

إبراهيم البرغوثي

بلال البرغوثي

شيرين الخطيب

وأكد، أن الائتلاف من أجل المساءلة والنزاهة أمان، يحاول مع مؤسسات المجتمع المدني بكافة الطرق المتاحة قانونا تنظيم حراك مجتمعي واسع يرفض ويسعى إلى محاولة منع إصدار هذا القرار بقانون، لخطورته الكبيرة على المجتمع وعلى إدارة المعلومات العامة وتكريس هيمنة السلطة التنفيذية والأمانة العامة لمجلس الوزراء على مفاصل الحكم.

واعتبر الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، أن القانون إساءة لفلسطين ومخالف للإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، خصوصا وأنه تضمن العديد من الاستثناءات التي تحدّ من الحق في حرية الرأي والتعبير، وتجعل من حجم المعلومات القاعدة العامة بينما الوصول للمعلومات الاستثناء. وأكدت أنه لا يمكن إقرار قانون للحق بالحصول على المعلومات دون وجود نظام موحد للسجلات العامة.

وأكد الائتلاف، على ضرورة توحيد الجهود لمنع إقرار هذه المسودة بشكلها الحالي، لذا ستقوم مؤسسات المجتمع المدني بإعداد مسودة موقف، من أجل قانون يضمن للمواطنين كافة الحق في الوصول إلى المعلومات العامة بسهولة ويُسر، لأن الأصل يكمن في إتاحة المعلومات للجميع.

من جانبها، عبرت مؤسسات إعلامية وحقوقية، عن رفضها لمسودة قانون حق الحصول على المعلومات، وتم الاتفاق بين عدد من المؤسسات على رفض المسودة الحالية نظراً لما يعتريها من قصور، ونظراً لتجاهل الحكومة لضرورة فتحها للنقاش المجتمعي وإشراك الجهات ذات العلاقة بالموضوع، إضافة لمضمون بعض بنودها، وخاصة ما يتعلق بطبيعة واستقلالية الجهة المرجعية الضامنة لحق تدفق المعلومات وإحالتها لأمين عام مجلس الوزراء بدلاً من تشكيل مؤسسة مهنية مستقلة، وتم تكليف الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، بمخاطبة مجلس الوزراء برسالة رسمية تتضمن هذا الموقف، والملاحظات التفصيلية على المسودة.

وقال إبراهيم البرغوثي، مسؤول الشؤون السياساتية والقانونية في المركز الفلسطيني لاستقلال القضاء والمحاماة "مساواة"، إن مسودة مشروع القرار بقانون الذي طرح على جدول أعمال الحكومة لغايات إقراره ومن ثم تنسيب إصداره؛ تلغي عددا من البنود المهمة التي تم التوافق عليها في وقت سابق، أبرزها أن تكون هناك جهة مستقلة استقلالا ماليا وإداريا مختصة بالرقابة والمتابعة على مدى التزام الحكومة أو السلطة التنفيذية بسائر دوائرها ومكوناتها بحق المواطنين في الحصول على المعلومات وإتاحتها بمعنى أنه يجب أن تكون متاحة لمن يحتاجها إلا أن النسخة التي حصلنا عليها تلغي هذا البند، وتنص على تشكيل دائرة للمعلومات تابعة للأمين العام لمجلس الوزراء تفوض بتلك الصلاحيات وإتاحة المعلومات وتحدد إمكانية إتاحة المعلومات من عدمها، وهذا نسف لجوهر الحق في الحصول على المعلومات.

وأضاف إبراهيم البرغوثي في لقاء خاص مع "صحيفة الحدث"، أنه تم التوافق على احترام القانون الأساسي، والأصل إتاحة المعلومات والاستثناء يجب أن يكون ضيقا ومحصورا ومحددا بالمعلومات التي تمس بالأمن القومي مثلا كما باقي دول العالم، ولكن المسودة الجديدة جعلت القاعدة استثناء والاستثناء هو القاعدة، بحيث منحت مجلس الوزراء صلاحية تحديد مدى صلاحية إتاحة المعلومات من عدمه، وتبقى المعلومة حكرا على الحكومة.

وأوضح البرغوثي، أن ما تم التوافق عليه وما هو مأخوذ فيه في باقي الدول يختلف عن ما ورد في المسودة، ويجب توثيق المعلومات والبيانات بآلية معينة كمتطلب مسبق لإقرار مشروع القرار بقانون من قبل الإدارات كافة، وهذه المسألة تشكل القاعدة الموردة للمعلومات، وهذا لم يرد ذكره في مسودة المشروع التي تجاهلت توفير المتطلب الأساس لإعمال حقيقي وجدي للحق في الحصل على المعلومات.

وأشار البرغوثي، إلى أن المشروع يخلو من ما يسمى وجوب الإتاحة للمعلومات. وكذلك يجري نقاش مسودة المشروع بسرية مغلقة وهو ما ينسف كل أوجه الاتفاقات السابقة مع الحكومة، فالحكومة تجري تداول ومناقشة المشروع بسرية مطلقة بحيث يقتصر الاطلاع على الوزراء فقط وكذلك إجراءات التداول، وهذا مخالفة بالإضافة إلى أن الحكومة وكأنها اعتادت العدول عن التزاماتها في إطار التوافقات مع مؤسسات المجتمع المدني وغيرها المعنية والمطالبة والباحثة في موضوع الحق في الحصول على المعلومات، وكأن الحكومة تتصرف على هواها ولا تلتفت لأحد، ولذلك نحن بصدد مشروع قرار بقانون يقيد الحق في الحصول على المعلومات كحق دستوري، وبالتالي يناقض جوهره بتقييد الحصول على المعلومات او إلغاء الحصول على المعلومات وليس الحق في الحصول على المعلومات ، رغم أن رئيس الحكومة الحالي صرح بأنه سيتبع الانفتاح والتشاور، ويبدو أنه تصريح للاستهلاك الإعلامي، متسائلا: لماذا يناقش مشروع القانون بسرية كما غالبية القرارات بقانون!.

ووفقا للبرغوثي، فإن "نحن في حراك بدأ منذ بداية الحصول على مسودة المشروع وأصدرنا ورقة موقف حملت الرؤية المشتركة للمؤسسات الحقوقية والمجتمع المدني وشخصيات وهيئات إعلامية، ومن ثم عقدنا مؤتمرا صحفيا حذرنا فيه من إصدار القرار بقانون، وطالبنا الحكومة الفلسطينية بالالتزام بتصريحاتها المعلنة بالانفتاح والمشاركة التي هي حق دستوري وليست منه من الحكومة.

شيرين الخطيب، القائم بأعمال مدير المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية "مدى"، قالت إن وجهة نظر مدى متطابقة مع وجهة نظر قطاعات واسعة من المهتمين بالحريات ومؤسسات المجتمع المدني، ونرى أن هذه المسودة المطروحة فيها تراجع وعودة خطوة للوراء، ومن المراجعة السريعة لهذه المسودة يمكن لمس مستوى التراجع الكبير مقارنة بالمسودة التي تم التوصل إلى إجماع حولها في عام 2008 ما بين مؤسسات المجتمع المدني ومجلس الوزراء الفلسطيني وهيئة مكافحة الفساد.

بحسب الخطيب، فإن القانون مصمم تماما لخدمة الحكومة ولا سيما الأمانة العامة والأمين العام لمجلس الوزراء، ونقطة الخلاف الأساسية تتمثل بوجود جسم مستقل لإدارة وتنظيم الحصول على المعلومات، والنسخة المتفق عليها بخصوص القانون تفترض وجود أو إنشاء هيئة مستقلة إداريا وماليا ومختصة يرأسها شخص مشهود له بالأمانة والاستقلالية، وهذه الجهة يفترض أن تراقب مدى التزام الحكومة بحق المواطنين في الحصول على المعلومات، لكن النسخة المطروحة حاليا أعطت هذه المهمة لموظف دائرة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء وهذا يتعارض مع كافة مواد المسودة التي توافقنا عليها مجتمعيا ورسميا، وخاصة هيئة مكافحة الفساد وهيئة ديوان الرقابة الإدارية والمالية.

وحول تأثير مسودة القرار بقانون فيما لو تم إقرارها؛ قالت الخطيب في لقاء خاص مع صحيفة الحدث: المسودة تؤثر سلبا على الإعلام الفلسطيني والصحفيين الفلسطينيين ومصادر المعلومات التي يلجأ لها الصحفي بشكل عام، ومن خلال هذه المسودة تسير الحكومة باتجاه تقنين الحصول على المعلومات، وغالبية المواد الموجودة فيها تسير بهذا الاتجاه رغم أن الأصل أن تكون المعلومات بشكل عام متاحة والمعلومات المستثناة منها يجب أن تكون محصورة وتختص بأمن الدولة وما إلى ذلك، ويمكن أن نصل إلى مرحلة قد يتم فيها تجريم الصحفي بسبب نشره معلومات تعتبرها الأمانة العامة لمجلس الوزراء سرية.

وذكرت، أن المداولات السرية لمشروع القانون واحدة من الملاحظات التي تحدثنا فيها بأنه لا يجب طرح مسودة قانون كقانون الحصول على المعلومات بعيدا عن مؤسسات المجتمع المدني، وبشكل فعلي نحن بدأنا بتحركات من خلال مؤتمر صحفي شمل نحو 38 مؤسسة، كان من بينها مركز مدى، ونحن ومؤسسات المجتمع المدني نسعى ونرغب بإقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات بعد إقراره من قبل نحو 110 دول حول العالم، ونحن في وضعنا المعقد نحتاج إلى إقرار هكذا قانون ولكن بالصيغة المناسبة والمتوائمة مع المعايير الدولية، ويجب أن يكون إقرار القانون بعد مناقشته مع جميع الأطراف ذات العلاقة من بينها مؤسسات المجتمع المدني.

تقرير

عن خلية كوبر ولقاء الأخوة

أصيل البرغوثي: "لم أعرف أخي إلا من روايات الناس والمكالمات الهاتفية وخلف زجاج غرف الزيارة"

"محبوس على قتل جنود.. أنا ما قتلتش في تل أبيب أنا قتلت الجندي اللي وقّف إمي وسبّ عليها"، بهذه الكلمات رد الأسير مراد البرغوثي المحكوم بالسجن لـ ٩ مؤبدات وخمسين عاما، على مذيع القناة العبرية عند سؤاله عن سبب تواجده في المعتقل.

الحدث – إبراهيم الزهيري

ولد مراد وليد البرغوثي في قرية كوبر شمال غرب مدينة رام اللّه، وعاش طفولته رفقة ذويه في مخيم اليرموك حيث كان والده طبيبا ومدربا عسكريا في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية.

أسس خلية كوبر المسلحة عام 2000 بالتعاون مع جاسر البرغوثي (أحد أهم مسؤولي كتائب القسام في الضفة الغربية) وقاد مجموعات كل من خلية كوبر، سلواد والمزرعة الغربية.

شغل مراد مهمة التنسيق بين الخلايا الثلاث المتعارف عليها باسم مجموعات عادل وعماد عوض اللّه، واعتقل بتاريخ 20/12/2003 بتهمة المشاركة في تنفيذ عدة عمليات عسكرية أدت إلى مقتل وإصابة ما يزيد عن 20 جنديا، وكانت أبرز تلك العمليات، عملية عين يبرود ودورا القرع وسردا. وأصدرت محكمة الاحتلال بحقه حكماً بالسجن لـ٩مؤبدات و50 عاما.

نشطت الخلايا تزامنا مع اندلاع أحداث الانتفاضة الثانية بعد اقتحام الصهيوني أرئيل شارون باحات المسجد الأقصى، ونفذت 16 عملية مسلحة في أكثر من موقع داخل محافظة رام اللّه والبيرة والتي استهدفت خلالها جنود جيش الاحتلال وحواجزه العسكرية، بالإضافة إلى سيارات المستوطنين على الشوارع الالتفافية.

وتتشكل خلية كوبر البطولية من خمسة أفراد وهم: جاسر ومراد البرغوثي من قرية كوبر، ياسين ربيع من بلدة المزرعة الغربية، زياد الصوص من قرية أبو شخيدم، يونس مساعيد من محافظة طوباس.

كان حاجز سردا هو أحد أهم الأسباب التي دفعت مراد رفقة جاسر وباقي أعضاء الخلية لتوجيه الضربات تجاه الحواجز الإسرائيلية.

يقول أصيل البرغوثي (شقيق مراد الأصغر) في لقاء خاص مع صحيفة الحدث، إن استهداف الحواجز بدأ بإهانة أحد الجنود المتواجدين على سردا والدته أمام أعين مراد، حيث بصق الجندي على والدته أمامه، فما كان من مراد إلا أن رد على الجندي بقوله "أنت تفيت على إمي فاحفظ وجهي لأني راجع لك في أحد الأيام".

عادت الخلية عشية ذلك اليوم بتاريخ ١فبراير لعام ٢٠٠١ وتمت تصفية ٣ جنود متواجدين في الموقع على رأسهم الجندي المعتدي والذي حاول أن يلوذ بالفرار إلا أن مراد أطلق النار عليه على الفور فقتله واغتنم سلاحه، ونتيجة لتلك العملية قام الاحتلال بإزالة الحاجز الموجود في تلك المنطقة.

وتعد عملية عين يبرود التي وقعت في ١٩ أكتوبر لعام ٢٠٠٣ أحد أبرز عمليات المجموعة، حيث أسفرت عن مقتل ثلاثة جنود وإصابة الرابع إصابة أفضت إلى شلله، واغتنمت المجموعة ثلاث بنادق من عيار m16، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المجموعة كانت أولى الخلايا التي تقوم بمداهمة الحواجز العسكرية.

الشاب المثلم

حرصت الخلية على إجراءات السلامة الأمنية مما منحها عمرا طويلا في العمل دون أن يكشفها الاحتلال، والتزمت في عملياتها باختيار توقيت مناسب للتنفيذ مثل انتشار الضباب أو حلول الليل واختيار مكان مناسب للتمركز بحيث يسمح الموقع بالانسحاب الآمن، كما أنهم تجنبوا الإعلان عن مسؤوليتهم عن العمليات أو تبنيها، واستخدموا تكتيكات حذرة في التواصل حيث أفرزت الخلايا الثلاث (كوبر سلواد المزرعة) من ينوب عنها في التواصل مع قائدها ومنسقها،

فوقع الاختيار على مراد ليشغل وظيفة "الملثم" وهو الفرد مجهول الهوية الذي يقوم بالتنسيق بين الخلايا الثلاث

إذ أن البرغوثي هو أحد أعضاء الخلية الأولى وشريك في التأسيس.

تقول أم مراد بأنها لم تشك للحظة واحدة أن ابنها كان من المشاركين في العمليات البطولية، حيث إن مراد كان يتفاعل ببهجة ودهشة مع نشرات الأخبار التي تبث أنباء العمليات ومقتل الجنود، وتتابع أنه بعد تنفيذ إحدى العمليات عاد مراد للمنزل فوجد ذويه يشاهدون نشرة للأخبار تبث خبر العملية فما كان منه إلا أن أثنى على المنفذين رفقة ذويه.

رحلة إلى الجنوب

وقع اختيار كتائب القسام في الضفة الغربية على مراد للذهاب لجمهورية لبنان العربية والتدرب لدى قوات حزب اللّه، كونه يمتلك سجلا نظيفا لدى الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى صفاته الشخصية التي كانت تتناسب مع تلك المهمة.

يصف أصيل عبور أخيه للحدود بالمجازفة الكبيرة، إذ أن مراد سافر إلى الأردن ليتم تهريبه برا عبر الحدود الأردنية بواسطة راعي أغنام. ويتابع أصيل: دخل مراد الحدود اللبنانية بين الأغنام ليتمكن من الوصول إلى هدفه وهو الوصول إلى مقرات تدريب حزب اللّه.

تدرب مراد عند حزب اللّه على رسم وتشكيل الخطط للعمليات الفدائية لمدة تقارب الشهر، وكان قد أبلغ أسرته بأنه ذاهب لمدينة بيت لحم للعمل هناك، حيث أن مراد عمل كفني كهربائي ولم يكن لدى عائلته أدنى فكرة عن العمل الوطني المنخرط فيه، أنهى الملثم تدريبه عند حزب اللّه وتم تمويله بواسطتهم بمبلغ نقدي لدعم الخلية عبر شراء المزيد من الذخيرة والسلاح والقنابل.

يكمل أصيل حديثه: في طريق العودة إلى فلسطين تحديدا على معبر اللنبي الحدودي (الجسر) قام جندي من قوات الاحتلال بإيقاف مراد وتفتيش أمتعته، وعند سؤاله عن مصدر النقود التي يحملها في حقيبته ظهرت براعة مراد وحنكته وأثبت جدارته بالمهمة التي أوكلت إليه، فكان رد مراد على الجندي: "اتصل في الضابط المسؤول عنك بدي أخليه ينقلك من هان" فاعتذر الجندي بعد نقاش لم يدم طويلا وسمح لمراد بالعبور!

عند عودة مراد باشرت الخلايا بالعمل فركزت على الشوارع الالتفافية، التي اعتقد الاحتلال أن شقها سيمنع تحول المستوطنين إلى هدف للمقاومة، وضربت الخلايا في العمق العسكري الأمني لقوات الاحتلال، وقد أدّت العمليات كما يروي كتاب (صفحات العز) الذي كتب داخل معتقلات المحتل، إلى استنزاف الاحتلال وإجباره على مضاعفة أعداد قواته في الضفة.

ثمرة جوافة تؤجل عملية فدائية

يقول أصيل ضاحكا: تم تأجيل واحدة من العمليات لأن مراد أراد أن يأكل الفاكهة المفضلة لديه وهي "الجوافة" خشية أن يستشهد في تلك الليلة، ولم يقم بالانصياع لأمر التنفيذ عن مسافة صفر دون أن يحقق طلبه، ورفض وعد قائد المجموعة الذي حاول إقناعه بشراء الجوافة بعد التنفيذ، وأصر على قراره وكان له ما أراد، حيث قام جاسر

الاتصالات
Paltel
أسرع إنترنت منزلي
فايبر
لتشترك وتعرف أكتر
معارض جوال وبالتل | موزعينا المعتمدين | 199

بتأجيل العملية حتى يتسنى لمراد أكل الجوافة!

كيف كُشف غطاء الخلية؟

على الرغم من التزم أفراد الخلايا بلبس اللثام أثناء تنفيذ العمليات والحرص على مسح السلاح، والاهتمام بتغيير معالم السيارات المستخدمة عبر وضع أسطوانات على إطاراتها أو إزالتها وتعتيم زجاجها، والحرص على أن ألا تكون من النوع النادر في المنطقة، وتغيير الملابس وتعطير الأيدي، إلا أن الخلية كُشفت في النهاية.

بعد عملية المغير نسي أحد أفراد الخلية مخزنا للذخيرة يحمل بصماته في الموقع، وعن طريق البصمات تبين للاحتلال بأن صاحبها هو أسير سابق. وفي التفاصيل، أوضح أصيل بأن الاحتلال يأخذ بصمات وعينة من اللعاب والحمض النووي والدم لكل أسير مستجد.

وأضاف: صاحب البصمات كان يعاني من مرض (الديسك) وكان على اتفاق مسبق مع رفاقه في الخلية إنه في حال تعرض للاعتقال؛ على باقي الأعضاء اعتبار أنفسهم مطاردين تلقائيا، لأنه لن يصمد أمام التحقيق العسكري.

قامت قوات الاحتلال بالتعرف عليه ومداهمة منزله وتعرض لتحقيق عسكري ميداني واعترف بأسماء أفراد الخلية تحت سطوة الضرب المبرح، واعتقل باقي أعضاء الخلية من منازلهم في ذات الليلة وذلك في أواخر تشرين الأول لعام ٢٠٠٣.

وكانت زوجة مراد حاملا في شهرها الثالث في ذلك الحين، وبعد تحقيق دام ٤٥ يوما اعترف أعضاء الخلية بالتهم المنسوبة إليهم، فقامت قوات الاحتلال بهدم منزل كل من مراد وجاسر البرغوثي، ولم يعرف مراد ابنه (عبادة) إلا من خلف الزجاج.

لقاء الأخوة

"لم أعرف أخي إلا من روايات الناس والمكالمات الهاتفية وخلف زجاج غرف الزيارة، وبعد صدور الهوية تم رفضي مباشرة"

يقول أصيل: اعتقل أخي وأنا أبلغ من العمر ٥ سنوات لا أذكره في طفولتي كثيرا لكنه كان يحدثني عبر الهاتف بشكل يومي تقريبا. ويتابع أصيل: "عمل لي دفتر عليه جدول مع تواريخ عشان يتأكد إني بصلي يوميا" وفي كل آخر شهر كان يرسل إليّ الهدايا".

سجن أصيل في عمر الـ١٨ تبعا لأحداث كوبر عام ٢٠١٧ بعد مطاردة دامت ٤٠ يوما، لم يكن أصيل ينتمي لأي لون سياسي لكنه اختار أن يسجن في أقسام حماس بهدف اللقاء مع أخيه فلا وسيلة أخرى لذلك، "كنت أشعر برهبة كبيرة من هذا اللقاء فقد كان مراد جديا جدا خلال مكالماتنا الهاتفية".

تم التحقيق مع أصيل في المسكوبية ثم نقل إلى سجن عوفر، وبعد شهر من تواجده هناك طلب أصيل أن ينقل إلى

معتقل "ريمون" حيث يتواجد مراد.

صدر قرار النقل بعد يومين من تقديمه، يقول أصيل: وأنا في طريقي لريمون كاد قلبي ينفجر سأرى مراد أخيرا!

ويتابع وصلت ريمون في تمام الساعة ١٢ ظهرا، دخلت القسم في ساعة "الفورة" كان الأسرى يقيمون صلاة الظهر في ساحة القسم، كنت في حالة أشبه بالهستيريا، أذكر أنني صليت الظهر رفقة الأسرى دون وضوء!

وكما جرت العادة اصطف الأسرى للترحيب بي كأي أسير جديد في القسم، سألني أحد الأسرى عند مصافحته لي ودار بيننا الحوار التالي:

- من أنت؟

- فما كان مني إلا أن أجيب: مراد هان؟

-شو اسمك؟

-مراد البرغوثي هان؟

كان جوابي على أي سؤال وجه لي، مراد هان؟

ويكمل، لم يدر في ذهني حينها سوى مراد، كان عقلي فارغا تماما إلا من صورة لقائي الأول به.

جاءني أحد الأسرى صافحني وقال: أنت أخو مراد؟

ما إن انتهيت من مصافحتي له، حتى نظرت إلى الخلف فإذا بمراد يقف أمامي، على مرأى ١٢٠ أسيرا في الساحة، حضنني بقوة وبدأنا بالبكاء كالأطفال.

ويختم أصيل: سجنت مع أخي لمدة ١٠ شهور، تحدثنا كثيرا لم يترك شخص ولا شارع في كوبر إلا وسأل عنه، سجن مراد بعمر الثلاثين عاما والتقينا وهو في سن ال٤٥، شعرت بأنه يرغب في تعويض كل تلك الأعوام تحدثنا عن الحارة والناس والأوضاع خارج أسوار المعتقل.

أما عن أصعب موقف تعرضت له كان موقف وداعي لأخي، ودعته وأغلق الباب ولم أشاهده حتى اعتقلت للمرة الثانية.

تقرير

صهر الوعي.. التعليم في القدس والمعركة المتجددة

ناصر الهدمي: الاحتلال يستهدف المدارس لأنها القلاع التي تحافظ على الهوية الوطنية

أحمد الصفدي: ما يجري في مدارس القدس حالات فردية من جانبنا وهناك مساعٍ مستمرة للأسرلة من جانب الاحتلال

زيد القيق: تعدد المرجعيات السياسية أفرغ العاصمة من وجود قيادة تتحمل توحيد القرار التعليمي المقدسي

شهدت مدينة القدس في الآونة الأخيرة حدثين منفصلين في اثنتين من مدارسها، كشفا عن خرق للوعي التعليمي لدى الطلبة المقدسيين الذين يخوضون ومعلميهم ومدارسهم معركة تعليمية مستمرة ومتجددة، ترجع جذورها إلى العام 1967 بعد احتلال المدينة المقدسة والبدء في استهدافها بكافة مكوناتها شيئا فشيئا.

الحدث- سوار عبد ربه

رفع علم الاحتلال في مدرسة راهبات الوردية الأهلية في القدس، شكل صدمة في المجتمع المقدسي خاصة والفلسطيني عامة، نظرا لغرابة المشهد، ما أدى إلى تفاعل شعبي واسع أظهر رفضا لهذا الحدث، وامتد إلى إصدار مواقف رسمية كذلك أدانت الحدث واستنكرته، لتطل بعدها مدرسة أخرى تقيم فعالية لا منهجية لطالباتها اللواتي ظهرن في مقطع مصور يرقصن عن أنغام الأغاني العبرية، الأمر الذي دفع باتجاه البحث عن المستقبل التعليمي في مدينة القدس في ظل محاولات الأسرلة المستمرة لهذا القطاع بدءًا من المناهج وصولا إلى مؤسسات بأكملها.

وفي لقاء خاص مع صحيفة الحدث علق رئيس هيئة مناهضة التهويد في القدس ناصر الهدمي على حادثة رفع علم الاحتلال في مدرسة راهبات الوردية بقوله: "هذه المدرسة كان لها تاريخ من التراخي في موضوع الثبات بوجه سياسة سلطات الاحتلال التهويدية بحق التعليم بالذات في مدينة القدس".

وهذا التاريخ، وفقا للهدمي هو الذي شكل مقدمات لما وصلنا إليه من انحدار شديد ومرفوض ولا يبرر بأي شكل من الأشكال وهو رفع علم الاحتلال في أحد الاحتفالات حتى لو كان بشكل رمزي، وله هدف ورسالة، إلا أن هذا لا يبرر، بالذات في الفترة التي نعيشها من هجمة واضحة من قبل سلطات الاحتلال على العلم الفلسطيني وعلى الهوية الفلسطينية.

وكانت مدرسة راهبات الوردية الثانوية في بيت حنينا بالقدس المحتلة قد أصدرت بيانا توضيحيا حول رفع علم الاحتلال خلال عرض مسرحي للطالبات قالت فيه "إن فكرة العرض كانت بخروج طالبات يحملن أعلام دول متنازعة كأمريكا وكوريا وروسيا وأوكرانيا وفلسطين و"إسرائيل"".

وجاء في البيان أيضا أن "الرقصة التعبيرية للطالبات انتهت بسقوط جميع الأعلام وانتصار علم فلسطين".

ويرى الهدمي أن مدرسة راهبات الوردية ليست مضطرة وليست بحاجة إلى المال إلا أن إدارة المدرسة معنية أن يكون لها تعامل مع الاحتلال واعتراف من الاحتلال لأهداف أيديولوجية وهذا الذي جعل المدرسة تنحدر في إدخال "البجروت" إلى صفوفها وأصبحت تدرس المنهاج الإسرائيلي دون الاضطرار إلى ذلك، وعندما تمت مراجعة المدرسة كان من الواضح أن إدارتها لم تكن مضطرة ولا مجبرة على ما قامت به من انحدار وهذا الأمر استمر حتى وصلنا إلى ما شهدناه.

بدوره، عبر التجمع الوطني المسيحي في الأراضي المقدسة، في بيان صحفي، عن رفضه بشدة رفع علم دولة الاحتلال الإسرائيلي خلال العرض الذي أقيم في مدرسة راهبات الوردية في القدس، وتناول النزاعات الدولية.

وأوضح التجمع أنه "يُشجع العروض الثقافية والفنية التي تعكس التنوع وتعزز التفاهم والحوار بين الثقافات المختلفة. ومع ذلك، فإن رفع علم دولة الاحتلال الإسرائيلي، التي تواصل انتهاكاتها اليومية لحقوق الشعب الفلسطيني وتستمر في الاحتلال الظالم للأراضي الفلسطينية، يعد تجاوزا واضحا للمبادئ الأخلاقية وتربيتنا الوطنية".

استهداف القطاع التعليمي في مدينة القدس

ويعتبر قطاع التعليم في مدينة القدس أحد أبرز القطاعات التي تتعرض لهجمة مستمرة، تصاعدت وتيرتها هذا العام، بهدف ضرب الهوية الوطنية وإحلال هوية بديلة تتماشى وسياسات الاحتلال الاستعمارية.

وفي هذا الجانب قال رئيس هيئة مناهضة التهويد إن الاحتلال يعي تماما أن التعليم لا يقتصر فقط على المواد العلمية، إنما هو هوية وقيم وأخلاق وثوابت يتم تدريسها للأبناء حتى تتكون شخصيتهم، سيما وأنهم مستقبل هذه المدينة، وأظهرت الوقائع أن هذا الجيل لا يعترف بالاحتلال ولا يقبل به، لذلك يجري استهداف المدارس لأنها قلاع تحافظ على الهوية الوطنية.

وتابع: "أراد الاحتلال أن يشوه هذه الهوية الوطنية وأن يزورها وأن يبنيها بشكل تفقد فيه بوصلتها وتوجهها الحقيقي، بدءًا بتزوير الكتب المدرسية باتجاه تغيير كافة أشكال التعليم والتربية كما قام باستهداف النشاطات التي يتم تنفيذها داخل المدارس في فترة الدوام وبعده".

ويرى الهدمي أن هذا الاستهداف مفهوم وطبيعي جدا من احتلال إحلالي لا يريد للشعب الفلسطيني أن يبقى على ما هو عليه، سعيا منه في إذابة أهل مدينة القدس لأن يصبحوا أقلية هامشية لا تعبر عن هوية ولا تعبر عن توجه.

من جانبه قال الناطق الإعلامي باسم اتحاد المعلمين الفلسطينيين في القدس، أحمد الصفدي في لقاء خاص مع صحيفة الحدث إن هذه حالات فردية ولكن تعكس أن الاحتلال وبلديته ووزارة المعارف لا يكفون أيديهم عن المدارس وخاصة المدارس الأهلية التي تمولها، ذلك من خلال ربط موضوع التمويل في النشاطات الثقافية وهنا تكمن المخاطر. مضيفا أن هذا يعبر عن الأفكار المسمومة للاحتلال الذي يريد أن يطبّع في مدارسنا ويخترق الوعي، ويؤدي إلى تهويد الهوية والواقع الفلسطيني.

وأوضح الصفدي أنه مقابل ما يقوم به الاحتلال هنالك تصدٍ وعدم تكرار لهذه الحوادث، لذا من جانبنا الفلسطيني هي أحداث فردية ولكن من جانب الاحتلال هي محاولات لا تتوقف في كل أنواع المدارس، ما يعني أنه علينا التيقظ والانتباه لمثل خطورة هذه الأنشطة والتصدي لها.

وعرج الصفدي على أن الاحتلال منذ عام 1967 لم يكف عن عملية الأسرلة وتهويد التعليم، حينما أراد أن يفرض المنهاج الإسرائيلي مقابل المنهاج الأردني، ولكن بفعل تصدي المعلمين آنذاك ومنعهم لهذه الخطوة عبر الإضراب وغيره، أفشلوا مخططات الاحتلال.

وبحسب الناطق الإعلامي باسم اتحاد المعلمين الفلسطينيين في القدس؛ "عام 2011 حاول الاحتلال مرارا وتكرارا فرض المنهاج الإسرائيلي، لكن قوبل أيضا بتصدٍ من الكل الفلسطيني، إلا أنه لا يكف عن هذه المحاولات التي كانت آخرها ما حدث في مدارس الإيمان والإبراهيمية،

أحمد الصفدي

زيد القيق

ناصر الهدمي

من خلال محاولته سحب ترخيصها وربط تمويلها بفرض المنهاج الإسرائيلي إلا أن هذه المحاولات أيضا قوبلت بالمواجهة من قبل أولياء الأمور.

وأصدرت وزارة معارف الاحتلال، بتاريخ 28 تموز 2022، قرارا يقضي بسحب تراخيص كلية الإبراهيمية، وكافة مدارس الإيمان "للبنين والبنات" الابتدائية والثانوية، بحجة "التحريض عبر المناهج الدراسية".

وحسب وزارة معارف الاحتلال فإنه وجد في الكتب المدرسية "الواردة ذكره أعلاه" تمجيد الأسرى وكفاحهم المسلح في "دولة إسرائيل"، واتهامات بالمسؤولية عن أزمة المياه في السلطة الفلسطينية، والحديث حول القتل والترحيل.

وقالت وزارة المعارف إنه تم استدعاء مديري المدارس إلى جلسة استماع، وفي نهايتها تقرر، بتوجيه من وزير التربية والتعليم شاشا بيتون، سحب ترخيص "التشغيل الدائمة"، وبدلاً من ذلك إعطاء المدارس ترخيصًا مشروطًا لمدة عام واحد، من أجل تصحيح محتويات الكتب، وبعد التصحيح سيتم منحهم الترخيص الدائم.

وتسعى سلطات الاحتلال منذ سنوات لإقامة برامج ثقافية مشتركة مع الفلسطينيين ضمن خطتها التهويدية.

وفي هذا الجانب قال الباحث في شؤون التعليم في القدس زيد القيق في لقاء خاص مع صحيفة الحدث إنه منذ سنوات جرى طرح العديد من البرامج الثقافية، كالماراثون الرياضي المشترك بين طلبة من القدس وطلبة من المستوطنين، وتم طرح برامج ولقاءات مشتركة على مستوى مديري المدارس أو بين معلمي المدارس، موضحا أن هذه الأنشطة اللاصفية تحاول بثها وزارة المعارف منذ سنوات وفي العام الأخير وبحكم التصعيد الذي حصل برزت هذه المحاولات بشكل أكبر أمام العالم، إذ شهدنا أخيرا تنازل بعض المدارس وموافقتها على تقديم بعض الفقرات ضمن الأنشطة أو الفعاليات اللاصفية أو ضمن حفلات التخرج التي تتضح بصمة وزارة المعارف وسلطات الاحتلال الإسرائيلي فيها من خلال بث رسائل مشوشة تهدف إلى ضرب الهوية الفلسطينية والحقيقة الفلسطينية والقيمة الوطنية في عقل الطالب.

وبحسب القيق ظهرت خلال العام الدراسي الحالي العديد من لجان أولياء الأمور التي عبرت بالصوت عاليا عن رفضها لمنهاج الاحتلال، هذا الصوت الذي تجاهلته وزارة المعارف من خلال تحميل إدارات المدارس المسؤولية عن إدخال المناهج وأن هذا الموضوع متعلق بإدارة المدرسة ولا علاقة لولي الأمر فيه، إلا أن النشاطات اللاصفية الذي يشارك فيها هو الطالب والذي يقوم بها هو الطالب.

وتوجه القيق برسالة إلى أولياء الأمور، بعدم السماح لأبنائهم بالمشاركة بمثل هذه الأنشطة التي تبث رسائل تحاول تشويه القضية الفلسطينية في عقل الطالب.

غياب السلطة الفلسطينية وتحديات أخرى

وفي الوقت الذي تشهد فيه مدينة القدس عمليات تهويد وأسرلة تستهدف كافة القطاعات تركت السلطة الفلسطينية العاصمة، تواجه سلطات الاحتلال وحدها على كل الأصعدة بينها التعليم والهوية الوطنية الفلسطينية وفقا لرئيس هيئة مناهضة التهويد في القدس ناصر الهدمي.

ويرى الهدمي أن المدارس أصبحت مهملة ولا يتم دعمها بشكل جيد، ومضطرة لأن تواجه سياسات الاحتلال، مشيرا إلى أن غالبيتها وقعت في فخ المال المسموم الذي في البداية تم تقديمه للمدارس على أنه حق وأن هذا مال غير مشروط بأي شيء، ولكن شيئا فشيئا بدأنا نرى أن المدارس أصبحت تعتمد بشكل رئيسي على هذا المال وحينما شعرت سلطات الاحتلال بهذا، أصبحت تبتز المدارس من هذا المنطلق.

وأشار الهدمي إلى أن غياب مرجعية وطنية رسمية من السلطة كوزارة التربية والتعليم ومكتبها في القدس أسهم في هذا السقوط في الفخ، منوها أن الجهات الرسمية هي من اختارت ألا يكون لها دور بما يخص التعليم في مدينة القدس واتخاذ مواقف واضحة في هذا الموضوع.

وبحسب الهدمي فإن هذا الأمر يتطلب وجود مرجعية تتخذ موقفا صارما وإجراء مناسبا لهذه الخروقات، والموقف الموجود في القدس هو موقف شعبي يظهر عبر مبادرات فردية كما هو الحال دائما في كل قضايا مدينة القدس.

إلا أن هذه المبادرات وفقا للهدمي تصنع الرأي العام الشعبي في المدينة وهذا الرأي العام يتراكم شيئا فشيئا حتى يتلاشى في مراحل معينة أو يصبح موقفا رسميا من أهل المدينة، والوضع اليوم بات بحاجة إلى حملات توعية ووقفات ترفض هذا المسار نحو التطبيع مع الاحتلال والقبول بوجوده والسماح له بالتدخل في مناهجنا.

ويتطلب هذا الأمر وفقا للهدمي فعلا أهليا وشعبيا في مدينة القدس بالتعاون مع المدارس والشخصيات الفاعلة في المدينة من أجل إثارة الموضوع وجعله هم الشارع المقدسي، إلى جانب ضرورة وقوف الإعلام الفلسطيني والعربي عند دوره في إثارة هذا الموضوع وتوعية الفلسطينيين وتحريضهم لرفض تدخل الاحتلال في رسم الهوية الوطنية الفلسطينية بالذات في مدينة القدس.

من جانبه أوضح المختص في شؤون التعليم في القدس زيد القيق أن تحديات عديدة تواجه المنهاج الفلسطيني في القدس أبرزها تعدد المرجعيات السياسية الذي أفرغ العاصمة من وجود قيادة تتحمل توحيد القرار التعليمي المقدسي لمواجهة هذه الهجمة فنجد المدارس تواجه هذه الهجمة كل واحدة بشكل منفصل بعيدا عن المدارس الأخرى.

أما التحدي الثاني وفقا للقيق فيتمثل بالجانب المالي الذي يحتاج إلى مرجعية تعمل على توفير مخصصات مالية لهذه المدارس لتستغني عن الاحتلال الإسرائيلي وبالتالي تزيح سيف المخصصات المالية المسلط على رقابها من قبل وزارة المعارف الإسرائيلية.

وعمل الاحتلال على دفع المدارس في القدس نحو القبول بالمخصصات المالية من خلال إجبارها على تطبيق القوانين المالية والضريبية الإسرائيلية، ما أرهق ميزانيات المدارس وأصبحت تتعرض لابتزاز مالي في هذا الجانب، وفقا للقيق.

نظرة رأسمالية إلى الانحدار التعليمي في القدس

في سياق متصل، خلص رئيس هيئة مناهضة التهويد في القدس إلى أن بعض مدراء المدارس باتوا يؤيدون هذا التوجه، كما أن بعض أولياء الأمور أصبحوا أكثر قبولا لهذا التوجه، بفعل المفاهيم المشوهة التي عمل الاحتلال على ترسيخها عبر السنين.

وأشار الهدمي إلى وجود إطار كامل وسياسة استراتيجية كاملة من قبل الاحتلال ومن قبل المدارس التي تجاوبت مع الاحتلال حتى أنه هناك مدراء مدارس يؤيدون هذا التوجه كما أنه بات يوجد توجه شعبي لدى أولياء الأمور، لرغبتهم تعلم المنهاج الإسرائيلي حتى يكونوا أقدر على دخول الجامعات العبرية وتحصيل وظائف أفضل فيما بعد.

واعتبر الهدمي أن هذا المفهوم لدى المدراء والأهالي مشوه وناقص لأنه يعتمد فقط على المكسب المادي للابن ويتجاهل حالة فقدان الهوية والكوارث التي ستجلبه عليه كشعب وكفرد فيما لو وصلنا إلى هذه المرحلة، حيث سيصبح الشاب الفلسطيني الذي مر بكل هذه المراحل من التشويه، مسخ، لا ينتمي إلى مجتمع ويبحث فقط عن مصالح مادية، والتي هي قضايا آنية وليست مضمونة.

نظرة قانونية إلى ملف التعليم

ولم يكتف الاحتلال بحربه الداخلية على القطاع التعليمي في القدس إنما توجه إلى البرلمان الأوروبي بطلب لوقف تمويل المنهاج الفلسطيني يزعم احتوائه على مضامين معادية للسامية.

وكان البرلمان الأوروبي قد أدان ما زعم أنه تحريض في كتب نظام التعليم الفلسطيني، باعتبارها تحتوي على مضامين معادية للسامية، داعيا إلى تجميد ميزانية السلطة الفلسطينية، وربط التحريض بزيادة العمليات التي ينفذها الطلاب الفلسطينيون، ورغم الجهود التي بذلها اللوبي الفلسطيني في البرلمان الأوروبي، فقد تمت الموافقة على النص المقدم بأغلبية كبيرة من النواب.

وحول هذا قال زيد القيق إن اتفاقية جنيف الدولية، تحديدا مادة رقم 24 و50 تنص صراحة على حق الشعوب المحتلة في تعلم منهاج يتناسب مع ثقافتها وأيضا أن يدرس هذه المناهج أشخاص من نفس الثقافة.

وأشار القيق إلى أن سلطات الاحتلال والبرلمان الأوروبي يحاولان التحايل على هذا القرار من خلال الادعاء أن محتوى المناهج الفلسطينية يحتوي على تحريض على الاحتلال الإسرائيلي، مستخدمين هذا الادعاء كغطاء لإلغاء المناهج الفلسطينية واستبدالها بإسرائيلية، إلا أنه وبعد مراجعة المنهاج الفلسطيني من قبل مختصين في التربية، تبين أن ما يحتويه من مضامين تأتي في سياق وصف الواقع، فعندما يتم التطرق إلى قضايا الأسرى وجدار الفصل العنصري وغيرها من القضايا، لا يكون هذا تحريضا.

تقرير

ارتفاع جديد على أسعار الكهرباء من مصدرها الإسرائيلي

حمدي طهبوب لـ الحدث: الطاقة المتجددة ستوفر لنا كهرباء بأسعار أقل ستخفف العبء على الحكومة والمواطن

الحدث- سجود عاصي

ارتفاع جديد أقرته الحكومة الفلسطينية في جلستها رقم 206 بتاريخ 15 أيار 2023، على أسعار الكهرباء بنسبة 1.3٪ يتحمل عبئها المواطن الفلسطيني، وذلك ضمن اعتماد مجلس الوزراء التعرفة الكهربائية لعام 2023، عقب سلسلة من الارتفاعات من المصدر الذي هو الاحتلال الإسرائيلي والذي يشكل نحو 90٪ من مصدر الكهرباء بالنسبة للفلسطينيين.

حمدي طهبوب رئيس مجلس تنظيم الكهرباء في فلسطين، قال في لقاء خاص مع صحيفة الحدث، إن ارتفاع أسعار الكهرباء جاء بعد ارتفاعها من المصدر الإسرائيلي بداية العام. مشيرا إلى أن الحكومة تحملت أعباء هذا الارتفاع منذ بداية العام والذي بلغت نسبته 7٪ وحتى شهر مايو، حيث تغير الارتفاع من المصدر إلى 1.3٪، الأمر الذي قررت على خلفيته الحكومة الفلسطينية عكس هذا الارتفاع على المواطن الفلسطيني.

وأضاف طهبوب، أن الحكومة استمرت بتقديم الدعم للكهرباء رغم الظروف الصعبة التي تمر بها، خاصة وأن هناك نسبة نمو في أسعار الكهرباء بسبب زيادة أعداد المشتركين وكذلك زيادة النشاطات الاقتصادية.

وعن قيام بعض شركات الكهرباء برفع التكلفة على المواطن قبل صدور قرار عن مجلس الوزراء بالخصوص، أكد طهبوب، أن قرار مجلس الوزراء هو القرار الوحيد المعتمد بالنسبة لأسعار وتكاليف الكهرباء على المستهلكين، سواء كان منزلا أو تجاريا أو صناعيا، وعند أي تغيير من طرف شركات الكهرباء نعتبرها مخالفة، ومن خلال متابعتنا الدورية للشركات أو من خلال شكاوى المواطنين بالخصوص، في الحالتين لدينا إجراءاتنا ورفع التوصيات لسلطة الطاقة لاتخاذ الإجراءات اللازمة. مشيرا إلى أنه في كل حالات الخرق لقرار مجلس الوزراء بخصوص التعرفة الكهربائية، "قمنا باتخاذ الإجراءات اللازمة، ورفع التوصيات لسلطة الطاقة بالخصوص".

أما عن الطاقة المتجددة، فأوضح رئيس مجلس تنظيم الكهرباء، أننا نعيش في وقت فيه متغيرات وعوامل اقتصادية كثيرة، تؤثر على أسعار الكهرباء إضافة إلى الظروف العالمية التي أثرت على تكاليف الكهرباء.

وأضاف طهبوب، أنه يجب التفكير بالطاقة المتجددة على أنها الحل لتوفير جزء من احتياجاتنا من الكهرباء، والتوليد المحلي مهم جدا بتلبية جزء كبير من احتياجاتنا.

واعتبر طهبوب، أن الطاقة المتجددة أحد أهم عناصر التوليد المحلي إن لم تكن العنصر الرئيسي فيه، "وأسعار الكهرباء من المصدر تجري عليها تغييرات بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية وعوامل أخرى منها ارتفاع تكلفة الفحم في التوليد، وحتى نوفر الاحتياجات الفلسطينية من الطاقة بغض النظر عن أسعار المصدر، يجب أن يشكل التوليد المحلي جزءا كبيرا من احتياجاتنا، وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة في العالم والمنطقة، فإن وجود توليد محلي يساهم في تخفيف الأعباء علينا كحكومة ومواطنين، وبالتالي هناك جانبان مهمان الأول يجب أن يكون لدينا توليد محلي والثاني أن الطاقة المتجددة ستوفر لنا كهرباء بأسعار أقل وبالتالي التخفيف على الحكومة والمواطن.

يذكر، أن الاستثمار في الطاقة الشمسية بحاجة بالدرجة الأولى إلى تبني المسألة كسياسة دولة، بالإضافة إلى الإصرار على الانفكاك عن الاحتلال الإسرائيلي فيما يتعلق بالطاقة، وما يحد من قدرتنا على استيعاب المزيد من التوليد المحلي، هو البنية التحتية، التي يمكن تطويرها وبسرعة، وهذا يمكن الفلسطينيين من استيعاب قدرات إضافية من الطاقة المتجددة، وهو ما يتطلب عملا جديا من قبل الحكومة الفلسطينية والجهات ذات العلاقة.

تدوين

الممثلة المسرحية رائدة طه: الانقطاع الثقافي الذي حدث عام 1948 أسهم في تأخر المسرح الفلسطيني

إيمانا منها بأن ليس للحلم عمر، تنقلت الممثلة والكاتبة الفلسطينية في حقول كثيرة، إلى أن استقرت في مكانها الطبيعي كما تصفه الذي ترى فيه ذاتها وتبدع، ولاحقت حلم الطفولة الذي راودها في أن تصبح ممثلة مسرحية، درست الصحافة والإعلام، وعملت سكرتيرة إعلامية للرئيس الراحل ياسر عرفات، إلا أن شغفها المسرحي ظل يلاحقها حتى لاحقته، وأصبحت اليوم واحدة من أهم الممثلات المسرحيات الفلسطينيات.

تدوين- سوار عبد ربه

وفي لقاء خاص مع تدوين قالت الكاتبة والممثلة المسرحية رائدة طه، "إن المسرح كان حلما قديما منذ الطفولة، وما أسهم في تأجيج هذه المشاعر تجاه المسرح، إقامتي في بيروت لفترة من الزمن، نظرا للجو الثقافي الغني الموجود آنذاك".

كان لإقامة طه في بيروت أثر في تراكمية المشهد الثقافي لديها، إلا أن أسبابا كثيرة حالت دون ملاحقة حلمها، كالحروب التي تعاقبت على لبنان، وكونها ابنة الشهيد علي طه، فكانت النظرة آنذاك أن عليها التخصص في جانب أكثر جدية.

وحول هذا قالت طه: "كانت النظرة لابنة الشهيد أن عليها أن تدرس شيئا أكثر جدية من المسرح، وكأن المسرح ليس جديا، إلا أنه متعب ومرهق".

وفي الوقت الذي لعبت عوامل كثيرة في تأجيل حلم طه في أن تصبح ممثلة مسرحية، كانت والدتها في الجانب الآخر تعزز هذا الحب المسرحي لديها، فكانت تحرص على تواجدها وأخواتها ضمن نشاطات المدرسة الثقافية، ولم تتوانى يوما عن اصطحابهم إلى المسرح والسينما وغيرها من العروض الثقافية، ما أسهم في الغناء البصري لديها، إلا أن ظروف الحياة أخذتها في منحى آخر، وفقا لطه.

درست الكاتبة والممثلة المسرحية الصحافة والإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عمر الـ 22 عملت مع الرئيس الراحل ياسر عرفات، الذي منحها فرصة الانخراط بالعمل السياسي.

تصف رائدة تلك الفترة بأنها مدرسة بحد ذاتها، معتبرة أنها لو بدأت عملها المسرحي في وقت مبكر، لما كانت لتحظى بكل هذه التجارب والفرص المتنوعة والسفر، والمؤتمرات، بالإضافة للشخصيات الاعتبارية التي كانت تلتقي بها بحكم عملها، التي رأت فيها مسرحا أيضا.

وترى طه في تواجدها في إطار منظمة التحرير لثماني سنوات دورا مهما في نمو شخصيتها وصقلها، ما جعلها قادرة على توظيف هذه الصفات المكتسبة من العمل السياسي في تجربتها المسرحية، حتى أنها تجيب ممازحة لمن يسألها عن مكان دراستها للمسرح أنها درسته في منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي رصيد طه ثلاثة أعمال مسرحية، "ألاقي زيّك فين يا علي"، "شجرة التين"، "36 شارع عباس"، ترى فيها سلسلة من الرواية الفلسطينية من منطلق معين، لأنه من غير الممكن لأحد أن يغطي القضية أو الحكاية الفلسطينية المروية كاملة.

وتحظى الأولى بحصة الأسد من العروض المسرحية التي تقدمها الممثلة في الوطن ودول العالم، إذ تتناول قصة والدها الشهيد علي طه، الذي استشهد عام 1972 في مطار اللد، إثر عملية خطف طائرة "سابينا" البلجيكية، رحلة رقم 571، وانتهت باستشهاده ورفيقه عبد الرؤوف الأطرش، واعتقال تيريز هلسة وريما عيسى اللتين شاركتا بالعملية.

وتقدم طه في هذه المسرحية "مونودراما" ملحمية، تحكي سيرة العائلة بأسلوب روائي ساخر، تعرج فيه على جوانب إنسانية لواقعة الاستشهاد.

وفي إجابتها على سؤال حول أنسنة القضايا المتعلقة بالملفات التي أفرزت نتيجة الاحتلال كالشهداء واحتجاز جثامينهم والأسرى والعودة وغيرها، ومدى إسهامها في

إيصال رسالة العمل، قالت طه: بعد 75 عاما من الاحتلال من لا يرى إنسانيتنا كفلسطينيين فهذه مشكلته، ونحن لسنا بمكان لنثبت للعالم إنسانيتنا ولا مضطرين لهذا".
وأضافت: بات واضحا أن جزءا من العالم غير معني بالالتفات إلى قضيتنا لذا لم يعد من الضروري أن نثبت أن الفلسطيني إنسان، منبهة إلى أن الثورة الفلسطينية عندما انطلقت خلفت وجها ثوريا للفلسطيني ساعدت الملصقات التي طبعت عليها صورة فدائي يحمل كلاشينكوف وغيرها من الرموز في تعزيزها، ما أسهم في أخذ طابع مختلف عن الفلسطيني".
وتابعت: "رغم هذه الصورة التي رافقت الفلسطيني إلا أن هذا لا يلغي كونه إنسانا من لحم ودم، وفي ظل وسائل التواصل الاجتماعي اليوم التي أصبحت منصة تنشر عبرها وحشية الاحتلال في التعامل مع الفلسطينيين، ألا أن البعض ما زال يشكك في إنسانيتنا، وهذا يدلل على نقص في إنسانيتهم".
أما عن مسرحيتها "ألاقي زيك فين يا علي"، ودورها في هذا الجانب، أوضحت طه إن الهدف منها ليس أنسنة القصة بشكل مباشر، بل رواية تجربتها الخاصة غير المنفصلة عن الواقع العام، والتي تعكس آلاف القصص الفلسطينية.
وتمكن أهمية المسرحية بالنسبة للممثلة كونها حقيقية وواقعية وبسيطة، وتتناول قضية المرأة الفلسطينية، الشهيد، أولاد الشهداء وغيرها من المواضيع بشكل طبيعي، ما أعطاها نجاحا كبيرا وعمقا في معناها الفلسطيني، غير المفصول عن السياسة، ما أعطاها كذلك بعدا ثقافيا وإنسانيا.
وترك رحيل والدها شهيدا في عمر مبكر، أثرا عميقا في نفسها مشيرة إلى أنه ليس طبيعيا ألا يكبر الأولاد في كنف والديهم، "وأنا وآلاف أبناء الشهداء نعاني الفقد، والحرمان، إلا أن البيئة الحاضنة لنا كانت تشعرنا بالفخر والاعتزاز بالنفس، فنسينا أن نحزن، لأن الشهيد بالنسبة لنا تحول لأيقونة غير ملموسة، ما أثر على شخصيتنا وصحتنا النفسية، بنسب متفاوتة لكل واحد منا".
أما عن الدور الذي لعبته المسرحية على المستوى الشخصي لرائدة، كونها تحكي قصتها بتجرد أمام الجمهور على مختلف المسارح في فلسطين والعالم، قالت طه: "ليس سهلا أن يقف الممثل على المسرح ويعري نفسه، إلا أن هذا الأمر يدخل في موضوع البوح الذي هو نصف العلاج.
وأشارت الممثلة إلى أن عملية البوح تساعد المرء على التخلص من الآلام والأحلام والحرمان والذكريات، ما ساعدها وإخوتها، وغيرهم من أبناء الشهداء وغير الشهداء الذين فقدوا ذويهم، ذلك لأنها استطاعت أن تلامس جوانب عميقة داخلهم.
وعن عملها القادم قالت إنه سيكون عن الشهيد غسان كنفاني كشخص، ذلك لأن الحياة الشخصية ليست منفصلة عن الحياة السياسية، حتى أنها مع الوقت شخصيتها أصبحت غير منفصلة عن قضيتها بحيث أصبح هناك تمامٍ بين الجانبين، وما زالت في طور البحث والكتابة للعمل القادم.

أثر النكبة على المسرح الفلسطيني

وعن دور المسرح الفلسطيني اليوم في تناول القضية الفلسطينية وتخليدها، نبهت رائدة إلى الانقطاع الثقافي والاجتماعي الذي حدث في فلسطين في أعقاب النكبة بفعل عملية الطرد الجماعي التي جرت لأكبر عدد من الفلسطينيين، الذين طردوا بشكل همجي ما أدى لانفصالهم عن واقعهم وتاريخهم وثقافتهم ما أخذ منهم وقتا كبيرا لإعادة البناء، وهذا يجب أخذه في الحسبان عند التطرق لدور المسرح الفلسطيني.
وأكدت طه أن عملية البناء والتنمية والنمو، عملية مستمرة وعلى مر الوقت استطاع الفلسطيني أن يبني جسرا مع الداخل والخارج نظرا لتواجده في كافة أنحاء العالم، إلا أنه حان الوقت لأن تصبح الأعمال المسرحية تقيم بناء على معايير تقنية وفنية ومن ناحية المضمون، وليس لكونها أعمالا يحاكي القضية الفلسطينية فقط.
وترى الممثلة المسرحية أننا سينمائيا أقوى من المسرح، ذلك لأنه في الجانب الأخير لا زلنا نفتقد للكثير، وفي الضفة الغربية خصوصا المسرح الفلسطيني ضعيف، ينقصه القالب الأرقى لوضع قضيتنا الفلسطينية فيه، مشيرة إلى وجود أعمال مبتذلة بحاجة إلى إعادة لتطويرها وتنميتها.
كما ترى أننا فلسطينيا في السينما والفن التشكيلي أصبحنا على الخارطة العالمية، ومسرحيا ما زال الطريق طويلا في هذا الجانب، فالمسرح مكلف جدا ويحتاج إلى انفتاح، وما أن نضع قضيتنا في قالب مختلف سننجح.
أما عن وجود ثقافة مسرحية في فلسطين، فترى الممثلة المسرحية أن هذه الثقافة هي عملية تراكمية، إلا أن المتلقي الفلسطيني ذكي جدا، لا يجب الاستهانة به، كما أنه متعطش لتلقي ما هو جديد، ويتفاعل معه، إلا أن وجود الاحتلال شكل عثرة أمام انفتاحنا على العالم.

تدوين

مُضطهَدات الشعر والكتابة

الجزء الأول

فراس حج محمد

سأجلّي- هنا- أكثر بعضاً من الأفكار التي سبق وناقشتها مراراً في الكتب والمقالات ذات العلاقة. إذ بحثت سابقاً مسألة الكاتبات، والشاعرات منهنّ تحديداً في كتاب «بلاغة الصنعة الشعريّة» (الفصل الثالث: وهج المرأة الشاعرة). ما الجديد إذاً؟ هنا أريد أن أسلّط الضوء على معاناة الشاعرات في الكتابة، واضطهادهنّ من المقرّبين بسبب الشعر، واضطهاد النقّاد والقرّاء لهنّ، واضطهادهنّ لأنفسهنّ أيضاً، علماً أنّ هناك مضطهدات بسبب موضوع الكتابة، كما هو الحال مع مجموعة من الكاتبات الإيرانيّات اللواتي أضاء على طرَف من معاناتهنّ الكاتب اللبناني عبده وازن في مقالته التي حملت عنوان «شاعرات وروائيّات هاجرنَ هرباً من الخمينيّة»، فموضوع المقال تحدّي النظام السياسي بالكتابة، وليس الكتابة بحدّ ذاتها، كما أتوخّى أن أناقشه في هذه الوقفة.

وقبل أن يكتب الكاتب عبده وازن مقاله بسنوات، كانت قد تواصلت معي الشاعرة الإيرانيّة (ساناز داود زاده فر) صاحبة ديوان «أمشي على حروف ميّتة»، وترجمه إلى اللغة العربيّة الشاعر الفلسطيني محمّد حلمي الريشة، وصدر بطبعة محدودة عن بيت الشعر في فلسطين، كانت ساناز تعبّر عن حذرها في الحديث ضد النظام الإيراني، مع أنّها تكتب على صفحتها في الفيسبوك منتقدة النظام الإيراني، وقد كان هذا الموضوع أحد الأسئلة في حوار لاحق معها (2018)، إذ يسألها المحاور: «نراك في صفحتك على الفيسبوك تنتقدين بشدّة النّظام السياسيّ القائم في بلادك. فهل يمكن أن نستنتج من ذلك أنّ ثمّة اليوم في إيران جوّاً من حرّيّة التعبير؟» فأجابته الشاعرة: «الحرّيّة تنتزع انتزاعاً، لا ننتظر الحاكم ليعطينا صكوك براءة لما نكتب، وإيران بلد عريق في الثقافة، ولا يمكن حجب هذا عنه. والمتتبّع للثقافة الإيرانيّة اليوم يرى أنّها لم تخلُ من أيّ لون من ألوان الفنّ، ففيها الشعر والمسرح والسرد والسينما والتشكيل ومختلف الفنون.»

وما يلاحظه المرء على الصور المرفقة بهذا الحوار يجد أنّ الشاعرة ترتدي الحجاب في بعضها، وأحياناً تظهر حاسرة الرأس، ما يؤشّر إلى هذه الحالة من القلق والالتزام القسري بما يفرضه النظام الإيراني على النساء داخل حدود الجمهوريّة الإسلاميّة من ارتداء الحجاب، هذه الحالة لا تقتصر على الشاعرة أو على مهسا أميني التي قتلتها شرطة الأخلاق في طهران لعدم التزامها بالحجاب، بل هناك العديد من النساء اللواتي يفعلن الشيء نفسه في إيران، وفي السعوديّة، وفي أفغانستان، وثمّة حوادث مشابهة متعلقة باللباس أيّام حكم عمر حسن البشير في السودان، بل شملت الملاحقة مراقبة صور النساء المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي، ومحاكمتهنّ لنشرهنّ تلك الصور، استناداً إلى فتاوى شرعية لبعض فقهاء الشريعة.

على أيّة حال، وبعيداً عن حالة الكاتبات الإيرانيّات، فإنّ هذه الفكرة نشأت في الأساس قبل سنتين خلال حوار طويل بيني وبين الشاعرة والروائيّة السوريّة المقيمة في أمريكا هند زيتوني من أجل أن نكتب شيئاً حول المرأة بمناسبة يوم المرأة العالمي، فاهتدينا سوياً إلى «مجموعة الكاتبات اللواتي اضطهدن بسبب الكتابة»، وقد أمدّتني بأمثلة محدّدة لمن اضطهدن بسبب الشعر تحديداً.

في واقع الأمر، لم يسلم من الاضطهاد بعض الشعراء الكبار في العصر الحديث لظروف سياسية واجتماعية ودينية، لكنّني سأكتفي هنا بالحديث عن الشاعرات. علماً أنّ بعض الكتّاب والكاتبات- من غير الشعراء والشاعرات- قد تعرضوا وتعرضنَ لمثل هذه المآزق الحياتيّة بسبب الكتابة، فخلال حوار مع الكاتبة سما حسن، وهي قاصّة وكاتبة مقال تعيش في قطاع غزّة، تبيّن أنّ اسمها الحقيقي هو ميسون عبد الرحيم أبو العمرين حمّودة، وحمّودة هي عائلة زوجها قبل أن ينفصلا، فقد اضطرّت إلى النشر تحت اسم مستعار خوفاً من محيطها الاجتماعي الذي كان على استعداد لتجريمها واتّهامها بتهم شتّى قد تصل إلى قتلها لو أنّ أحدهم كان على علم أنّ «ميسون عبد الرحيم» كاتبة وصحفيّة. وقد حدّثتني كيف تخلّق اسمها المستعار، وظروف نشأته، واستمرارها لاحقاً لتنشر به كتبها ومقالاتها، ولم تعد- بعد أن تحسنت ظروفها الاجتماعيّة- إلى اسمها الحقيقي، وبقيت تُعرف في الأوساط الثقافيّة والصحفيّة بالكاتبة «سما حسن»، وتعرّف نفسها به.

المرأة عموماً مضطهدة كاتبة أو غير كاتبة، عندنا نحن الشرقيّون وعندهم هم الغربيّون، لا فرق بيننا وبينهم إلّا في إثارة المسائل وتسييسها وتوظيفها لغير صالح الشرقيّين، جاء في كتاب «إدورد سعيد... أماكن الفكر» أنّه «لم تحصل أيّ امرأة في مجمع عظمائه (الفن) على مرتبة تعادل مرتبة فيكو»، ويبيّن الكتاب أنّ صورة المرأة الكلاسيكيّة قد أُطّرت ضمن صورتين «في التراث الغربي الكلاسيكي» الموسيقي الذي وصفه بأنّه «يثير الأعصاب»، «حيث صُوّرت النساء إمّا بصورة المُلهِمة، المُعينة، المساعدة، المحبّة، الأدنى مرتبة، لموسيقار شهير، أو الساحرة التي تجمع الغواية والدمار».

يبدو أحياناً- كما تشير بعض الدراسات التي توفّرت لديّ- أنّ اضطهاد المرأة عند الغربيّين يعود كذلك إلى أسباب ثقافيّة وجندرية؛ كما هو حادث عندنا. إلّا أنّ اضطهاد المرأة في الغرب موقوف عليه بصرامة، وبشدّة القانون الرادع، على عكس ممّا هو عندنا، فيسخّر القانون أحيانا- وبطريقة فجّة- لغير مصلحة المرأة، وعندنا نماذج كثيرة للأسف، بل إنّ كثيراً من الحالات التي تضطهد فيها المرأة لم ينصفها القانون في الأعمّ الأغلب، فتتحمّل وزر من جنى عليها، فهي القتيلة القاتلة، وتستحقّ أن تكون ضحيّة، ما يجعل القانون نفسه موضع شكّ وعدم ثقة، وصولاً إلى القاضي وضميره الذي لا يؤنّبه؛ لأنّه مستند إلى تاريخ طويل يعطيه حصانة ضد هذا النوع من المساءلة الأخلاقيّة.

ويندرج في عموم هذا المفهوم من اضطهاد المرأة لدى الشرقيين والغربيين على السواء، ما تتعرض له المرأة من تحرّش في العمل أو في الشارع، ففي تقرير مصور منشور على صفحة «يومياتي» الفيسبوكية المخصصة برصد «يوميات المرأة العربية العصرية» يظهر تقرير تحت عنوان «نجمات تعرضن للتحرش من قبل أصحاب المهنة... من المنتجين إلى المغنيين» ما عانته مجموعة من الفنانات وعارضات أزياء ومغنيات، عربيات وغير عربيات، من تحرش زملاء بهنّ، ما دفع بعضهن إلى ترك المهنة أو رفع دعاو قضائية ضد هؤلاء المتحرشين، وبعضهن تعرضن للتهديد والطرد من العمل لأنهن رفضن الاستجابة لهؤلاء المتنفذين كالإعلامية أميرة الجابر التي رفضت أن تكون عشيقة لمدير القناة التي عملت فيها ما أدى إلى طردها من القناة وإيقاف برنامجها، ومثل هذه الحالات من التحرش تحدث في المجال الثقافي. وسبق أن رصدت بعض الحالات وتحدثت عنها في مقالات سابقة.

إن هذا النوع من الاضطهاد يحمل في طياته كثيرا من الاستعلاء، والاستهانة بالمرأة، وجعلها ضحية محتملة طوال الوقت، عدا أنه ذو نتائج كارثية، فتحرم المرأة من التقدم في عملها، لأنها لم تقدم للمسؤول جسدها، ما يوفر فرصا للتقدم لنساء أخريات استطعن بمؤهلات متواضعة الوصول إلى مراتب عليا، أو الشهرة، أو الحصول على الجوائز، أو نحو ذلك من فرص ثقافية متعلقة بالنشر أو بالترجمة.

وعلى العموم يحمل الرجال عن النساء صورة نمطيّة تلخّصها الكاتبة حنان لاشين بقولها على لسان أحد شخصيّاتها الذكوريّة في رواية أمانوس: «المرأة أدنى من الرجل واستعبادها من قوانين الطبيعة. البقاء للأقوى والأصلح. هنّ أقلّ تطوراً منّا. إنّهن غبيّات، لا يقدرن على فعل شيء وحدهنّ. يبكين لأتفه سبب. ضعيفات حقيرات، لذا فاستعبادهنّ منطقي». وهذا ما عبّرت عنه أيضاً الكاتبة اللبنانيّة نسرين النقوزي في منشور لها على الفيسبوك، فكتبت: «الكاتب العربي لديه مشكلة بالاعتراف أنّ امرأة تكتب أفضل منه أو أذكى فعلاً كاتبة مبدعة وخلّاقة، ويسعى بكلّ الطرق إلى تهميشها. وإنْ مدح فيها يمدح بخبثٍ بينه وبينها، وإنْ كتب عنها يُشعرها أنّه خدمها خدمة العمر، وكأنّه الأعلى شأناً والأكثر ذكاءً». والأمر نفسه أكّدته الشاعرة السودانيّة إسراء رفعت التي رأت أنّ ثمّة من «يحاول أن يُصادِر منها، ومن النساء عامّة، القدرة على نظم الشعر أصلاً. يقولون إنّ ما تكتبه النساء ليس شعراً بل خواطر».

عدا أنّ الاضطهاد الشرقي للمرأة منوّع ومتعدّد وكثيف، ويحدُث يوميّاً بتسلُّط واضح، وتحت ذرائع ثقافيّة ودينيّة واجتماعيّة وغرائزيّة، ولخّصت الباحثة السوريّة ميّة الرحبي تلك المحنة في كتابها «النسويّة مفاهيم وقضايا» بقولها: «إنّ الثقافة السائدة في المجتمعات العربيّة هي نتاج إرث تاريخي صنّف المرأة عبر قرون عديدة في مرتبة إنسانيّة أدنى من الرجل، وحوّلها إلى شيء من ممتلكاته، وقصر وظيفتها على الإنجاب وإمتاع الرجل ما ألغى عن المرأة صفتها كإنسان عاقل مفكّر مبدع، حتّى ترسّخت في ذهنها واعتقادها هي نفسها مرتبتها الدنيا، وذلك ما أباح للرجل التعامل مع المرأة بالطريقة التي يشاء وممارسة الأشكال التي يشاؤها من العنف عليها، عنفاً قد يصل إلى حدود القتل».

أمّا في الغرب فالأمر مختلف تماماً، فاضطهادها هناك ربّما اقتصر على النواحي الغريزيّة أو بعض القضايا الدينيّة. علماً أنّ المرأة الغربيّة قد مرّت بظروف اضطهاد أكبر من ذلك، كما عبّرت الشاعرة سليفيا بلاث في يوميّاتها قائلة: «أن أكون قد ولدت امرأة، فتلك مأساتي المروّعة». هل ذهب ذلك الزمن، ولم يبق منه شيء؟ وهل ثمّة اختلاف في النظرة بين زمن بلاث والزمن الحالي؟ لا جواب قاطع لديّ، ولكن من أراد أن يستزيد ليعرف عن وضع المرأة في تلك الأثناء، فليقرأ مثلاً ما كتبته فرجيينا وولف في كتابها «غرفة تخصّ المرء وحده» ليطلّع على مأساة كون الإنسان امرأة في تلك الحقبة، أو بعد ذلك بعقود وما كتبته الممثّلة مارلين مونرو في سيرتها التي

مع بطاقة حياة سهلة من بنك فلسطين
يمكنكم شراء أجهزة موفرة للطاقة من سبيتاني

ابحثوا دائماً عن
الجهاز الموفر
للطاقة

حتى
48 قسط
0% فوائد
0% عمولات
حتى
30% خصم

خاضع لشروط الحملة وأحكام البنك

Funded by the European Union
Sunref A LABEL AFD GROUPE
بنك فلسطين BANK OF PALESTINE
SBITANY SINCE 1961

بعنوان «قصّتي».
لا يبدو الحديث السابق في هذا السياق شاذّا أو مربكاً، فعندما يتمّ ربط النشاط النسوي الفردي والجماعي عندنا نحن الشرقيّين بمسائل غريزيّة وثقافيّة واجتماعيّة ودينيّة سيبدو حينئذٍ أنّه لا غرابة في ذلك على ما سيأتي لاحقاً. ولكي تتّضح المسألة أكثر، أريد أن أضيء على بعض الجوانب التي لها علاقة بكتابة المرأة للشعر، فالكتابة الشعريّة من حيث هي كتابة تفتح شهيّة العنف الجنسي لدى الرجل، إذ لا يفكّر الرجال بالمرأة عموماً إلّا ضمن منطقة النفوذ الأيروسي القاتل، وجسّد هذه النظرة بكلّ ما تعنيه من دلالة قول الشاعر:

ما للنساء وللكتا بة والعمالة والخطابةْ
هذا لنا ولهنّ مِنْـ ـنا أن يَبِتْنَ على جنابةْ

فالكتابة، بما فيها الكتابة الشعريّة، والعمَل والخطابة للرجال، وما للنساء سوى المضاجعة لا غير، عدا أنّ ثمّة ربطاً خفيّاً بين فعل الكتابة وفعل المضاجعة، إذ هما فقط من فعل الرجال، لقد كان لهذه النظرة التراثيّة للشعر وصورة الشعراء دخلاً في تشكّل هذه الصورة وترسيخها، فالشاعر العربي فحل، والفحولة ذات بعد جنسيّ عنيف، والكتابة الشعريّة هي افتراع بكارة متخيّلة كما قال أبو تمّام في بيته المشهور:

والشعر فرج ليست خصيصته
طول الليالي إلّا لمفترعه

وعند تطبيق هذين الأساسين على كتابة المرأة الشعريّة ستصبح المرأة شبقة بمقابل الفحل، وكتابتها تسهيل وتوطئة لعمليّة الفضّ الأوّل لبكارتها في حالة كونها عذراء أو تمهيد طبيعي للوطء المتكرّر. أو ستضطرّ الشاعرة إلى أن تصبح مسترجلة، وتتصرّف برجوليّة لتحمي نفسها من هذا القالب المميت نفسياً أوّلاً، واجتماعياً ثانياً، وثقافياً ثالثاً.
لقد سبق أنْ طرح هذه الثنائيّة الناقد الثقافي د. عبد اللّه الغذّامي واختلاف تطبيق المعايير الشعريّة في الكتابة على كلّ من الشاعر والشاعرة، لكن دون أن يذهب إلى الوطء الأوّل أو المتكرّر، لكنّه ربّما فُهم ضمنيّاً من طبيعة السياق الثقافي الكلّي الذي تتحكّم في آليات تفكيره منهجيّات الفحولة.
وفي الموقف الآتي بعض دلالة لما أقول: «حُكي أنّ طائفة من بني تميم كانوا يكسرون أوّل الفعل فمرّت فتاة منهم جميلة الصورة على جماعة فناداها شخص منهم، وأراد أن يوقعها فيما ينسب إليهم من كسر الفعل فقال: لأيّ شيء يا بني تميم ما تكتنون فقالت: ولم لا نكْتني؟ وكسرت الفعل فضحك عليها، وقال: أفعل إن شاء اللّه، فخجلت من قوله وتغيّر وجهها وأرادت أن توقعه كما أوقعها فقالت له هل تحسن شيئاً من العروض؟ قال: نعم. قالت قطّع لي: (حوّلوا عنّا كنيستكم ... يا بني حمّالة الحطب). فقطّعه، فوقف على «عن»، ثم ابتدأ بالنون والألف مع بقيّة الحروف (ناكني)، فضحكت عليه، وأضحكت أصحابه فقال: ويحك لم تبرحي حتّى أخذت ثأرك».
لقد تصرّفت هذه التميميّة بمنطق ذكوريّ بحت، عندما كانت مضطرّة لفعل هذا، هذا التصرّف هو نفسه الذي دفع الشاعرة الإغريقيّة «سافو» أنْ تتصرّف كرجل وتمارس السحاق، فاعلة وغير مفعولاً بها. إنّما كانت تستلذّ بأنْ تفعل بوصيفاتها ما يفعله الرجل بالمرأة، لقد مارست فحولة متحوّلة كونها أُخضعت تحت شرط هذا التحوّل لتصبح شاعرة مهيبة الجانب. وأظنّ أنّ الخنساء وولّادة بنت المستكفي عبّرتا عن هذا المأزق بأشعارهما، كلّ منهما على طريقتها في الكتابة.
قد يرى الدارس في هذه التصرّفات شيئاً من الاضطهاد على الوجه التي ظهرت فيه في كتب التراث، إذ تدفع الحالة العامّة الثقافيّة المرأة الكاتبة إلى الذوبان في هذا النسق دون أن يكون لها شخصيّتها المميّزة ككاتبة؛ فكيف يمكن للدارس أن يفسّر قول ولّادة بنت المستكفي مثلاً: «أمكّن عاشقي من صحن خدّي، وأعطي قبلتي من يشتهيها؟» إلّا أنّها محاولة من الشاعرة لإثبات الذات في المحيط الذي تعيش فيه، بتحدّيه لتكسر تلك الفوبيا الجنسيّة التي يتمّ توظيفها أو التعبير عنها بالتقبيل والضمّ والمضاجعة. إنّها تريد- في الغالب- تجريد هذا الفعل من خصوصيّته الحاملة لمعنى السيطرة والأذى، فتجعله مشاعاً لمن أراده، وفي بذله بهذه الصورة ابتذال له؛ بمعنى تفريغه من محتواه الجنسي الذي يحمل توجّها نحو الاضطهاد والسيطرة، وبالتالي يفقد رمزيّته في السيطرة والإذلال، ويصبح مجرّد فعل «رغبوي» تتحكّم به المرأة ذاتها، وهي من تمنحه، لا يؤخذ منها غصباً عنها، عنوة، أو بسبب الخضوع للمنطق الثقافي العامّ السائد في المجتمع.
وهذا المنطق الغائر في اللاوعي هو ما شهدته الثقافة العربيّة في المؤلّفات الأولى التي تناولت موضوع الكتابة، فقد ورد في كتاب «صبح الأعشى في صناعة الإنشا» للقلقشندي أنّ «الذكورة» شرط من شروط الكتابة الديوانيّة، فقال: «صرّح أصحابنا الشافعيّة بأنّه يشترط في كاتب القاضي أن يكون ذكراً ففي كاتب السلطان أولى». ثم أخذ القلقشندي يعمّم المسألة على كلّ كتابة نسويّة، مورداً أقوالاً منسوبة لعمر بن الخطاب ولعليّ بن أبي طالب- رضي اللّه عنهما- تنهى عن تعلّم النساء الكتابة، مشبّهاً ذلك- كما ينقل عن «بعض الحكماء»- أنّ تعلّم المرأة الكتابة كأنّها «أفعى تسقى سُمّاً».
ثمّ ما كان من الفقيه البغدادي نعمان بن أبي الثناء الألوسي الذي ألّف كتابه «الإصابة في منع النساء من الكتابة»، وممّا جاء في الكتاب: «فأمّا تعليم النساء القراءة والكتابة فأعوذ باللّه منه، إذ لا أرى شيئاً أضرّ منه بهنّ؛ فإنّهنّ لما كنّ مجبولات على الغدر، كان حصولهنّ على الملكة من أعظم وسائل الشرّ والفساد».
ومع أنّ هناك من ردّ على الألوسي ودعواه الباطلة إلّا أنّ ما توصل إليه عبد الرحمن الحميدي الشامي صاحب كتاب «الإملاء في استحباب التعلّم والكتابة للنساء»، محكوم بمنطق الترجيح الفقهي، لا على اليقين والقطع، مشيراً في ثنايا بحثه إلى أنّ منع المرأة من الكتابة وجه من وجوه الاضطهاد، والتمييز بينها وبين الرجل، فيرى المؤلف في منع النساء من الكتابة «مخالفة للعقل والفكر، ومحاربة للعلم والمعرفة، وهضماً لحقّ النساء، وظلماً لهنّ وإيذاء، وتحقيراً لهنّ».
أعتقد أنّ في قول الألوسي- ومن يؤيّدون وجهة نظره من الفقهاء والأئمة- الكثير من التجنّي على المرأة، أوّلاً كونها امرأة وما ينسبه لها من طبع الغدر الذي يرى أنّه متأصّل فيها، ثم كونها قارئة، وكاتبة، وشاعرة بطبيعة الحال، وأظنّ أيضاً أنّ هذا ما يفكر به كثير من الرجال، فبعضهم يصاب بالجنون لو انشغلت عنه امرأته لبعض الوقت بالكتابة، لكنّه يرضى بانشغالها بأمور تافهة وهامشيّة لساعات طويلة.
إنّ الناظر في حركة التأليف العربيّة ومن أرّخ لها، سيكتشف أنّ المرأة العربيّة كانت غائبة كليّاً عن هذا النشاط العقلي الممنهج، ففي مراجعة لكتاب «الفهرست» لابن النديم لم يذكر من بين المؤلّفين سوى آمنة بنت الوليد أوردها في الكتاب كما أورد المؤلّفين الآخرين، لكنّه كتب عنها جملة واحدة واصفاً إيّاها بقوله «شاعرة مقلّة»، ولم يذكر لها- كما ذكر للشعراء الآخرين- أنّ لها ديواناً مجموعاً أو أنّ لها أوراقاً بعدد معيّن، كما فعل مع الشاعرين عليّ بن زريق ودعبل الخزاعي المثبتين معها في الصفحة نفسها.
وفي كتاب «تاريخ النساء الذي لم يكتب بعد» تضيء الباحثة الجزائريّة فيروز رشّام جانباً من الاضطهاد المتعلّق بالمرأة وعلاقتها بالكتابة، فتقول: «إنّ الثقافة العربيّة تواطأت بشكل ما على تغطية قدرات المرأة الفكريّة والعقليّة، فغياب النساء عن الكتابة لزمن طويل لا يعني أنّهنّ غير قادرات على الخوض في مجال الكتابة أو غير متمكّنات منها، تمّ إبعادهنّ عنها بأشكال مختلفة، مبيّنة أنّ الكتابة بالنسبة للمرأة ليست مجرّد هواية أو تسلية إنّما هي موقف وانتفاض على مفهوم العقل الناقص، بل وثورة على الوأد المستمرّ بأشكال جديدة، خاصّة بعد اكتشافهنّ للصورة المهينة التي نقلها الرجال عنهنّ من خلال كتاباتهم، وكذلك للحقائق التي زوّروها بخصوصهنّ».
ثمّة سرّ غامض في المسألة لا أدري كيف يمكن أن يفسّره الباحث على وجهه الأقرب إلى الصحّة والمعقوليّة، فلا يعود إلى هذا الربط غير المنطقي- على ما يبدو- بين الكتابة والفعل الجنسي فقط، كما أشرت سابقاً، هذا الإحساس التي تحسّ به الكاتبة أحياناً، وعبّرت عنه الشاعرة اللبنانيّة ماري جليل كأنّه رجع نسائيّ لبيت أبي تمّام الوارد أعلاه، إذ تقول: «كنت دائماً أشبّه فعل الكتابة وعمليّة الخلق الإبداعيّ بالفعل الجنسيّ، بتلك الشهوة المتصاعدة للفكرة حتّى وصولها إلى الذروة في نشوتها في المتخيّل، فيقذفها العقل كلماتٍ يرتعش جسدها عند ملامسة الورق فتولدُ القصيدة»، ولم تنكر كثير من الصديقات الكاتبات هذا الإحساس، وهنّ يندمجن في الكتابة، عندما كنت أناقشهنّ على خلفية كتابتي إحدى الرسائل، وكانت بعنوان «أنا أكتبكِ، إذنْ أنا أمارس الحبّ معكِ».
لعلّ المسألة غير محصورة بهذا المعنى وحسب، بل أشارت إلى ما هو أكثر عمقاً، فربّما أشارت إلى نوع من التحرّر والانفلات من القيود التي تقيّد المرأة، فالكتابة- عموماً- تمنح المرأة نوعاً من الحرّيّة وهي تبني وحدها عالماً من اللغة، وهذه المساحة من الحرّيّة- وإن كانت مساحة موهومة- قد تهدّد سيطرة الرجل وتحكّمه، بل إنّ الكتابة عند الكاتبة السوريّة مها حسن لها مفعول أكبر من الشعور بالحرّيّة، إنّها -كما تقول في تدوينة لها على تويتر-: «أعظم الأشياء التي حصلت في حياتي كانت بسبب الكتابة. أهمّها على الإطلاق، أنّني صُنعت كما أردتُ، ولا أزال أتابع صناعة، هذا الكائن الذي هو أنا. هذا الكائن الذي يقف معي ويسندني ويطوّرني ويجعل الحياة ملوّنة ومبهجة، حيث أحوّل الحزن والألم إلى إكسسوارات تقلب المشهد، من أسود وأبيض إلى ملوّن بديع».
هذا النفَس التراثي- الموضّح أعلاه- في التعامل مع المرأة أو الشاعرة ممتدّ في الزمن الحالي، وإلى أن يشاء اللّه، فالعقليّة هي هيَ لم يؤثّر فيها شرق ولا غرب، ونشهده في رؤية الوسط الثقافي للشاعرة، فهي دائماً، بالنسبة للرجل، متعة سرير عابر، ولا يرونها أكثر من هذا، كتجلٍّ آخر ذكوريّ التفسير من تجلّيات البيت الشعري السابق، وهذا ما دفع إسراء رفعت إلى القول: «الطريق طويلةٌ وملتويةٌ لتُفهم قصيدة المرأة قصيدةً إنسانيّةً مجرّدة، من دون جموح الظنون ورَمي التهم، ومن دون النظر إلى انحناءات الجسد ومن ثمّ عدّها ضمن عناصر تقييم القصيدة، ومن دون الوصم والحكم عليها».
وهذه النظرة لا تتحمّلها المرأة بطبيعة الحال، فثمّة شاعرات لا يعنيهنّ هذا المنطق كلّه، وأخريات على النقيض من ذلك يوظّفن نهودهنّ وما حولها علواً وسفلاً، وأماماً وخلفاً من أجل أن تلقّب الواحدة منهنّ- ولو كذباً- شاعرة كبيرة، حائزة للجوائز والسهرات والصداقات المشبوهة مع «الشعراء الكبار»، كما يحلو لهنّ تسميتهم، والأمثلة كثيرة وتكاد تكون معروفة ومتداولة في الأوساط الثقافيّة، إضافة إلى أنّ بعضهنّ لا تتورّع عن التصريح بأنّها لا تتردّد في تقديم جسدها من أجل الحصول على مكسب ثقافيّ ما، فهي «قادرة على إخضاع أكبر الشعراء مقابل ساعة واحدة، أو ليلة واحدة على الأكثر». إنّها تُخضع جسدها ليكون مؤهِلاً من مؤهّلات الشعريّة النسائيّة الحديثة، قد يُغني أحياناً عن شعريّة حقيقيّة، ويحلّ محلّها.
دفعت هذه الحالة الشاعرة والباحثة المغربيّة فاطمة بوهركة لأن تكتب منشوراً قصيراً على صفحتها الفيسبوكيّة؛ دالّاً بجرأة صريحة، مرفقة هذا المنشور بصورة تعبيريّة؛ امرأة شابّة جميلة في وضع مغرٍ ممدّدة على طاولة في حانة خمر: «بعض عاهرات الأدب يظهَرن فجأة بشكل قويّ ومفاجئ دون تاريخ يذكر، يشبهن في ذلك الطحالب العالية جدّاً بلا جذور، يتكلّف بإظهارهنّ في الساحة الوطنيّة رجال السكر والعهر والعربدة، وبعد أن يشبعوا منهنّ يسلمونهنّ بكلّ أمانةٍ وإتقان لأمثالهم في دول أخرى؛ لتصبح هؤلاء (الأديبات) الأشهر في المجال دون تعب يُذكر. مبارك لك أيّها الأدب العربي بمثل هذه العيّنات، وبمثل هؤلاء اللقطاء الذين يتحكّمون ويسيّرون مجالك في الحانات وأسرّة النوم بشكل مقرف ومقزّز».
هذا الاضطهاد بشكليه؛ الطوعي من المرأة، والإجباري من الرجل، هو بلا شكّ أسوأ أنواع الاضطهاد الثقافي، فالمرأة عندما تضطرّ إلى مثل هذا من أجل أسباب ثقافيّة تكون ضحيّة في الحالتين، وهذا مؤلم جدّاً، فترسيخ هذه الصورة للشاعرة يحمل قدراً كبيراً من «الميسوجينيّة» المغلّفة بالمتعة والشهوانيّة، وهي- في الحقيقة- نوع من الحرب غير المبرّرة على المرأة، حربٌ مفخّخة بالانتقام الكامل والنهائيّ، ولا تقبل فكرة التصالح أو التعايش، وستكون لها آثار مدمّرة على الحركة الثقافيّة بمجملها.
(يتبع....)

تدوين

عن تثبيت الهوية الفلسطينية حول العالم

إياد استيتي: الموسيقي يحفر الموسيقى بأظافره وأسنانه كي يثبتها وفي لا وعيه يقصد تثبيت هويته

ليس سهلا أن يثبت الإنسان حضوره في عالم مكتظ بمليارات البشر، خاصة وإن كان يتبع لمكان يعاني الاحتلال والحصار والعزلة التي تحول بينه وبين سبل التطور السريع، إلا أن نزعة الإنسان وتكوينه تجبره على أن يسجل حضوره في هذا العالم المليء بالإنجازات من جهة، ومن جهة أخرى بتعدد الهويات التي تعمل قوى عظمى على طمسها بشتى الطرق.

تدوين- سوار عبد ربه

واحدة من بين الوسائل التي قد تكون متاحة أمامنا كفلسطينيين لإثبات حضورنا ووجودنا حول العالم، هي الموسيقى، تلك التي لا يمكن لأحد أن يمنع آخر من ممارستها، مهما بلغت قوته، وانطلاقا من هذه الفكرة، أخذت جمعية الكمنجاتي الفلسطينية على التجول في دول العالم المختلفة لإطلاع الشعوب على موسيقانا وقدراتنا الموسيقية أيضا من خلال عزف المقطوعات العالمية، مسجلة بهذا بصمة فلسطينية عريقة تكسر الصورة النمطية التي يحاول الاحتلال تسويقها عن الفلسطينيين.

وفي لقاء خاص مع تدوين قال الموسيقي ومدير جمعية الكمنجاتي إياد استيتي: "إن الموسيقي الفلسطيني يحفر الموسيقى بأظافره وأسنانه كي يثبتها وهدفه في اللاوعي يكون تثبيت هويته وموروثه".

وأضاف: "نحن فقدنا أرضنا وما عليها، لذا نحاول من خلال الموسيقى أن نثبت وجودنا، ويكون هذا من خلال العروض الخارجية التي نقدمها في دول العالم، والتي تهدف إلى تثبيت الوجود الفلسطيني وتحدي الخطاب السيئ بحقنا وروايتنا التاريخية".

وحققت جمعية الكمنجاتي بحسب مديرها، نتائج ملموسة في هذا الجانب، من خلال العلاقات والشراكات التي تمكنت من بنائها خارجيا، ومن خلال المشاركات العالمية لعازفين عالميين رفقة الجمعية".

وحول هذا قال استيتي إننا في الكمنجاتي عزفنا 9 سيمفونيات لبيتهوفن، وجاءت إلى مهرجان الكمنجاتي فرق من كل أنحاء العالم ومن خلالها تعرفوا على الشعب الفلسطيني المدني، واستطاعوا أن يفهموا أننا شعب لديه حياة اجتماعية حاضنة لكل أشكال الفنون، ناهيك عن الإنجازات العالمية الأخرى على الصعيد الشخصي، وكذلك إنجازات الطلاب في الجمعية.

ويرى استيتي أن الكمنجاتي استطاعت أن تمد جسر تواصل وعبور مع العالم، وكان لها إسهام كبير في تثبيت الهوية الفلسطينية، سيما من خلال الأفلام التي أنتجتها ومنها ما حصد جوائز عالمية وعرض في مهرجانات دولية.

كما يرى استيتي أننا كفلسطينيين لا ينقص وجود الاحتلال من دورنا ووجودنا شيئا، فالاحتلال عمل على سرقة أرضنا ومقدساتنا وبيوتنا وهواءنا وسمانا، إلا أنه بالرغم من هذا نحن موجودون وكاملون.

جمعية الكمنجاتي

وجمعية الكمنجاتي هي مؤسسة غير ربحية تعنى بتعزيز ثقافة الموسيقى لدى جميع أبناء شعبنا الفلسطيني في مكان تواجدهم. أسسها رمزي أبو رضوان ملحن فلسطيني، منظم، معلم، وفيولا ولاعب بازوق. وهو قائد «فرقة دالونا» و«فرقة فلسطين الوطنية للموسيقى العربية». أسس مركز الموسيقى الكمنجاتي وتعاون مع العديد من الموسيقيين العالميين والمشاهير. درس لأول مرة في معهد إدوارد سعيد الوطني للموسيقى، ثم في المعهد الإقليمي للمغاربة (فرنسا). تم صنع العديد من الأفلام الوثائقية عن حياته، بما في ذلك فيلم «ليس لها بندقية» (2005) و«اللعب فقط» (2012). هو الموضوع الرئيسي لكتاب أطفال الحجارة: قوة الموسيقى في الأرض الصلبة (الحجرية) للكاتب ساندي تولان (2015). وبحسب الموسيقي إياد استيتي كان أبو رضوان معروفا

بالانتفاضة الأولى بصورته الشهيرة وهو يرمي الحجارة على الاحتلال، وتعلم الموسيقى في معهد إدوارد سعيد الوطني للموسيقى، وحظي بفرصة من خلال المعرض للخروج إلى فرنسا وهناك درس الموسيقى وتولدت له رغبة في إنشاء جسم موسيقي تعليمي يتيح الفرصة لأطفال المخيمات للانخراط بهذا العالم، فأسس جمعية الكمنجاتي مع مجموعة من الأصدقاء الفرنسيين، وبعض أساتذته. وسميت الجمعية بهذا الاسم نسبة إليه، كونه يعزف على هذه الآلة.

الانتقال إلى المخيمات

تركز جمعية الكمنجاتي على الأطفال الفلسطينيين في المخيمات، انطلاقًا من الهدف الذي اتخذه مؤسس الجمعية رمزي أبو رضوان، ابن مخيم الأمعري في رام اللّه، والذي أصر على إنشاء جمعية تعنى بالاهتمام بالذين يشبهونه، كونه عاش طفولته في المخيم، قبل أن ينطلق في عالم الموسيقى ويتعلمها في معهد للموسيقى في فرنسا.

وحول كون الأطفال هم العنصر الرئيس في الجمعية، قال استيتي لتدوين إنه بشكل عام من يبدأ بالموسيقى هم الأطفال، ومن يريد تعلم وامتهان الموسيقى يبدأ من سن الطفولة، لتصبح جزءا من حياته وجزءا من مكونه، فالموسيقى هي وسيلة تعبير وتواصل بين الناس.

مخيمات لبنان

عام 2008، انتقلت تجربة الكمنجاتي من فلسطين ومخيماتها، إلى المخيمات الفلسطينية في لبنان، استكمالا للهدف الذي وضعه رمزي أبو رضوان نصب عينيه، ورغبة منه في إشراك هؤلاء الأطفال الذين يعيشون في ظروف ليست طبيعية في هذا العالم.

وحول هذا قال اياد استيتي إن تجربة الكمنجاتي في لبنان كانت مهمة، ذلك بسبب الظروف الاجتماعية والمعيشية الصعبة التي يعاني منها الفلسطينيون في المخيمات.

وأوضح استيتي أن التجربة هناك بدأت عام 2008، بالشراكة بين الجمعية وأصدقائها داخل المخيمات، وجرى إعداد برنامج موسيقي في مخيم برج البراجنة، وهناك لمسنا الظروف المعيشية الصعبة للناس في تلك المخيمات، على كافة الأصعدة، إذ تتشارك خطوط الماء والكهرباء والبعض يتعرض لصعقات بفعل هذا التشابك، إضافة إلى الفقر المستشري في تلك المناطق، والبطالة وغيرها.

وهدفت جمعية الكمنجاتي منذ تأسيسها للوصول إلى الناس الذين لا تصلهم الموسيقى، فكانت نقلة بالنسبة لهؤلاء الأطفال الذين التحقوا بالجمعية، والذين يتبعون بالأساس لمؤسسة بيت أبناء الصمود وهي مؤسسة عريقة في لبنان، وبدأوا بتعلم الموسيقى من خلال التجربة التي انتقلت إليهم عبر أكاديميين ومختصين بهذا المجال.

وأشار استيتي إلى أنها تجربة جميلة يعتد بها بالمجال الثقافي للاجئين الذين كبروا اليوم وباتوا بعمر الـ 15 عاما كما أنها أسهمت في حضور ثقافي موسيقي للمخيمات في المجتمع اللبناني، وأعطت مساحات وفرص عمل للشباب الذين قاموا بتطوير أنفسهم ليصيروا مدرسين.

عودة إلى المكان الذي اقتلعنا منه

ويرى مدير الكمنجاتي أن تجربة لبنان كانت مهمة وملهمة، داعيا كافة المؤسسات الفلسطينية لنقل تجربتها إلى اللاجئين الفلسطينيين خاصة في المخيمات، ذلك لأن أطفال المخيمات الذين يعيشون في ظروف صعبة، وينتظرون تحرير فلسطين حتى يعودوا إلى أرضهم، بحاجة إلى أدوات قوة، وأدوات تواصل مع العالم الخارجي، والموسيقى شكلت جزءًا من أدوات الخروج من هذه المساحة الجغرافية الضيقة.

وبحسب استيتي، فإن الموسيقى التي مورست في لبنان مرتبطة كلها بالعودة والرجوع، ذلك لأن الأجيال التي ولدت بعد النكبة في الشتات لا تعرف فلسطين، ويأتي دور الموسيقى هنا كأداة للتعبير عن الحب والانتماء لهذا الوطن المسلوب الذي يصبح ملموسا من خلال الأغنية والتراث وغيرهما.

وأشار مدير الكمنجاتي إلى أن الفلسطيني الذي يعيش في ظروف غير طبيعية ويعزف الموسيقى، هذا بحد ذاته تحديا للطبيعة، ذلك لأن الموسيقى بحاجة إلى استقرار اجتماعي وسياسي، وبلد يسوده القانون والاستقرار.

عرض الأستذة.. آخر عروض الكمنجاتي

وقاد إياد استيتي مؤخرا عرض الأستذة، الذي عرض ضمن المهرجان السنوي للكمنجاتي، وهو عبارة عن معزوفات لما لحنه الموسيقار محمد عبد الوهاب لنفسه في العشرينات وحتى عام 1959، قبل انتقاله للتلحين لمطربين آخرين.

وحول هذا العرض، قال استيتي إن الكمنجاتي يحب أن يقدم مستوى عالٍ في الموسيقى العربية الكلاسيكية، ومحمد عبد الوهابً موسيقار خطير وجميل، وتفاصليه الموسيقية ممتعة للجمهور، وكان عرضا جميلا قدمه موسيقيون فلسطينيون من مختلف المدن الفلسطينية ما يدل على التطور في مستوى القدرات الموسيقية، خاصة وأن المغني شاب في العشرينات من عمره.

وحول اختياره لعبد الوهاب، أوضح استيتي أنه لا توجد للموسيقى قومية أو قطرية إنما باخ وموزارت وبيتهوفن وسيمون شاهين، وروحي الخماش، كلهم موسيقيون وينتجون موسيقى للعالم، وهذا جزء لا يتجزأ من فكرة الموسيقى.

أما عن جيل الشباب والمادة الموسيقية لعبد الوهاب، قال استيتي إن العرض كان فرصة لجيل الشباب للاطلاع على هذه الموسيقى، سيما وأن أسلوبه صالح لسنوات قادمة أيضا.

ولاحظ استيتي أن معظم الحضور كان من الجيل الشاب، ورغم أن العرض استغرق ثمانين دقيقة إلا أن أحدا لم ينسحب منه، ذلك لأنهم تنبهوا إلى وجود أغان كلاسيكية عربية جميلة.

الصراع والوفاق الإقليمي.. والقضية الفلسطينية

بقلم: نبيل عمرو

تشهد منطقة الشرق الأوسط، تطورات متسارعة، للانتقال من حالة الصراع الحاد بين دُوله وخصوصا الكبيرة منها، إلى حالة وفاق قوامه إطفاء النيران المشتعلة، وتأسيس علاقات بينية توفر مناخا صحيا لتطوير المصالح المشتركة وتوقف النزف المميت لمقدرات الدول في صراعاتها وتنافساتها على النفوذ فيما وراء حدودها.

السعودية.. كانت أول من سار على هذا الطريق، بادئة بنفسها من خلال تأسيس علاقة إيجابية جديدة مع إيران، وكانت قبل ذلك قد استجابت للسعي التركي لتطبيع العلاقات بعد أن شهد البلدان الكبيران توترات بلغت حد الوقوف على حافة حرب، وكذلك حين علقت الجرس بشأن حسم أمر عودة سوريا إلى الجامعة العربية، ومشاركة رئيسها في أعمال قمة جدة، ما كان أمرا مستعصيا على مدى سنوات طويلة، وقمم عديدة!

وعندما تفتتح العربية السعودية مسارا تطبيعيا مع الدولة التي كانت بمثابة عامل التوتر الأعلى بالنسبة لها، وتنتقل بشأن اليمن من موقع الطرف المباشر في الصراع إلى موقع الوسيط مع آخرين لإنهائه، فذلك فتح الباب لظهور مناخ من الوفاق بين المتصارعين الآخرين، لتشهد مقدمات متفائلة لعلاقة مصرية إيرانية ومعها مقدمات أكثر تفاؤلا لعلاقات مصرية تركية، ما يؤدي منطقيا إلى خفض التوترات في منطقتنا ويخفف إن لم أقل يوقف النزف الكارثي في الطاقات والمقدرات التي أعاقت نمو الدول وأرهقت شعوبها جراء فداحة الأثمان التي تدفع عبر صراعات ما قبل الوفاق.

الفلسطيني وعند أي تطور إقليمي وحتى محلي في البلدان العربية يثير سؤالا واحدا.. ما هو أثر التطور على القضية الفلسطينية، هل يحمل بداية انفراج نحو الحل، أو حتى تغييرا إيجابيا في التعامل مع الفلسطينيين، أم أنه يحمل عكس ذلك مما يثير القلق والمخاوف.

الأمر هنا يحتاج إلى إجابة موضوعية تحددها الحسابات وليس الرغبات، والحسابات الصحيحة هي تلك التي تنتجها الوقائع المتغيرة، وتتحكم بالمسارات والخلاصات.

بهذا المقياس العملي والموضوعي فإن القضية الفلسطينية التي أغلقت التطورات الداخلية والإقليمية والدولية ملف الحلول وأساسه حل الدولتين، وذلك من خلال نشوء قضايا أكثر سخونة وحروبا أكثر اتساعا.. هذه القضية التي صارت توصف بـ المزمنة وأحيانا مستحيلة الحل في الوقت الراهن، فقدت الكثير من مقومات بقائها على رأس الاهتمام الإقليمي والدولي، وبالأخص العربي، ولأنه لا يوجد في الواقع تصفية قضية بحجم وعمق القضية الفلسطينية فإن الذي يوجد فعلا هو تأجيل فتح ملفاتها الأساسية، واستسهال فتح ملفات ثانوية لا أثر لها في الواقع أكثر من أن ندير تطورات متعلقة بها، وفي حال غياب المعالجة السياسية الجدية فكل جهد يبذل لن يتعدى إطفاء حريق اشتعل، وتقديم إسعافات أولية لجراح نازفة.

القضية الفلسطينية ستبقى قائمة بكل تفاعلاتها وتأثيراتها على مستوى طرفيها المباشرين أي الفلسطينيين والإسرائيليين، إلا أن فتح ملف الحل مثلما حدث في مدريد وأوسلو ارتبط كليا بالوضع الدولي بحالته المستجدة فمن ذا الذي يجازف بفتح الملف، والحرب الأوكرانية الروسية الكونية تشغل بال دول العالم جميعا، وترغمها على دفع أثمان باهظة كل يوم في حرب متصاعدة غير معروفة النهاية، أما من كانوا الظهير القومي الأوسع فما زالوا يعالجون كوارث حدثت ومخاوف من أن لا تحدث مجددا، وحين يكون الأمر كذلك في الإقليم الذي هو عربي في الأساس فمن يطلب من أمريكا وأوروبا أو ما يسمى بالمجتمع الدولي أن يفعل شيئا بشأن الحل.

القضية الفلسطينية تتميز بأن اللا حل هو القاعدة، وفتح ملف الحل بصورة جدية هو الاستثناء، وفي حالة كهذه فإن البحث عن حلول من جانب الإقليم والعالم، ومن جانب المقاولين المعتمدين لمعالجة الحالة الفلسطينية الإسرائيلية وعلى رأسهم وفي مركزهم الولايات المتحدة.. هو أمر لا يجدي بل إنه يبدد الطاقات والجهود والرهانات، فالذي يحدث هو أمر واحد فقط، ان ينتبه كل صاحب قضية إلى ذاته، وأن يعمل كل المستطاع كي يظل على قيد الحياة والفعل، إلى أن تنضج الظروف لفتح الملف من قبل من يملكون.

الحدث الفلسطيني

صحيفة شهرية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس التحرير
رولا سرحان

المدير العام
طارق عمرو

بيرزيت، شارع عطارة
صندوق بريد 31، فلسطين
هاتف: 5372 281 2 970+
فاكس: 5376 281 2 970+
alhadath@alhadath.ps
www.alhadath.ps
facebook.com/alhadathps
https://twitter.com/Alhadath_news1

الإخراج الفني

idesign...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام - رام الله

الحدث الفلسطيني

زوروا موقعنا الالكتروني

www.alhadath.ps

ويمكنكم متابعتنا أيضاً من خلال

facebook.com/alhadathps

https://twitter.com/Alhadath_news1

بنك القدس
Quds Bank

بطاقتك هي المفتاح
لتكسب ذَهب

16 ليرة ذَهب

ألف مبروك

المبلغ المطلوب
$200

ادفع ببطاقتك الائتمانية او الخصم المباشر
من بنك القدس وكن احد الـ16 فائز بـ16 ليرة ذَهب

خاضع للشروط والأحكام

1700 710 710 | www.qudsbank.ps